القدس

والسياسة الامريكية

كتيب اعلامي

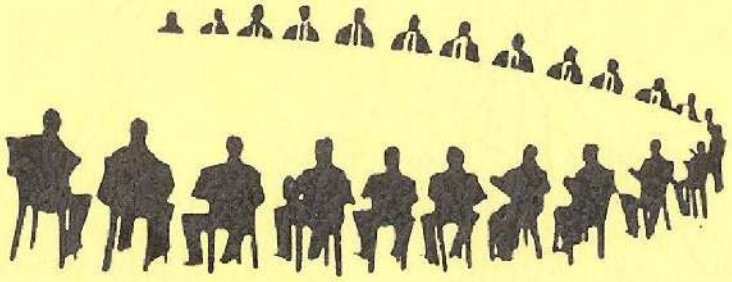

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشوون الدولية - القدس الشريف

المحتويات

مقدمة ٥

أولا - أهمية القدس لاصحاب الديانات الثلاث ٧
(١) اليهودية
(٢) المسيحية
(٣) الاسلام

ثانيا - المدينة المقدسة في ظل الحكم العثماني وظهور الحركة الصهيونية السياسية ٩

ثالثا - بريطانيا والقدس ١١
(١) ١٩١٥ - ١٩٢٠
(٢) ١٩٢٠ - ١٩٤٧
(٣) خطة لجنة بيل ١٩٣٧

رابعا - سياسة الولايات المتحدة ومسألة القدس قبل العام ١٩٤٧ ١٦

خامسا - السياسة الامريكية الرسمية والأمم المتحدة (١٩٤٧ - ١٩٥٠) ١٨

سادسا - الموقف العربي وقضية القدس ٢٣
(١) قبل وبعد قرار التقسيم
(٢) بعد عام ١٩٦٧

سابعا - اسرائيل وقضية القدس ٢٩
(١) ١٩٤٧ - ١٩٦٧

ثامنا - الولايات المتحدة وقضية القدس ٣١

(١) تغييرات رسمية بعد حرب حزيران ١٩٦٧
(٢) مشروع وليم روجرز ١٩٦٩
(٣) اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨

تاسعا - المستوطنات الاسرائيلية ٤٢
و "الضم الرسمي" للقدس الشرقية
- السياسة الامريكية والأمم المتحدة

عاشرا - ادارة الرئيس رونالد ريغان والقدس ٤٨
- سنوات الحيرة . . .

حادي عشر- ادارة الرئيس جورج بوش والقدس ٥١

ثاني عشر - خاتمة ٥٧

الهوامش ٦١

* * *

مقدمة

يأتي هذا الكتيب الاعلامي حول القدس الشريف والسياسة الامريكية ضمن سلسلة من الملفات الدولية التي تعدها وتنشرها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ضمن برنامج ملف الشؤون الدولية السنوي.

لقد تم اختيار موضوع هذا الكتيب، لاسباب ثلاثة : أولها، ان القدس تقع في مركز الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والعربي الاسرائيلي، ونعتقد أن أية عملية سياسية تخفق في ادراك ذلك سيكون مصيرها الفشل. وثانيها، ان الولايات المتحدة بحكم مكانتها كقوة أعظم ووزنها في الشؤون الاقليمية والدولية، لها سياستها الخاصة بها تجاه هذه المسألة الحساسة، ولهذا ارتأينا من المناسب استكشاف وتفصيل تلك السياسة في ضوء التطورات الأخيرة في المنطقة والتزام الولايات المتحدة "بعملية سلام" بين اسرائيل من جهة والشعب الفلسطيني والدول العربية من جهة اخرى. وثالثها، ان ورقة عمل عن السياسة الامريكية حول القدس ستطلع القارىء العربي والفلسطيني على خلفية وتفاصيل بعض المواقف الامريكية، وبذا يكون في مقدور المرء استخلاص النتائج بشأن الموقف والسلوك الامريكي حول "الشرعية الدولية" كما تنطبق على القدس، الأمر الذي يتيح للقارىء ان يقيّم نجاح او فشل الادارات الامريكية المتعاقبة في التوفيق بين ما تعلنه وبين ما تطبقه من سياسات.

وقد أفردنا جزءا من بداية هذا الكتيب لوضع تلك "السياسات" في اطار الاهمية الدينية للمدينة وتاريخها في ظل العهود المختلفة وتأثير القوى الكبرى، خاصة بريطانيا. ويستعرض الكتيب التغييرات الشكلية في السياسة الامريكية تجاه القدس الشريف، مع الاشارة بوجه خاص الى قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ للعام ١٩٦٧. وقد تمت مراجعة المواقف العربية، ومنها الموقف الفلسطيني، وكذلك المواقف الاسرائيلية، ومقارنتها بمواقف الولايات المتحدة والأمم المتحدة باختصار وايجاز.

وان من المشكوك فيه ان تكون السياسة الامريكية، على ضوء الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية (حرب الخليج !)، قد تراجعت عن التأييد المستمر لاسرائيل،

ى الرغم من مجالات الخلاف الظاهرة مع الممارسات والتصريحات الرسمية لدى
انبين.

ان الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، تضع بين يدي القارىء هذا
تيب بهدف التعريف بالسياسات الخارجية للدول المختلفة، وتشجيع الباحثين
متخصصين الفلسطينيين القيام باعداد ومناقشة البحوث والدراسات في الشؤون
ولية وتطور السياسات الخارجية للدول، واثراء المكتبة الفلسطينية والعربية
راجع متخصصة حول المسألة الفلسطينية وقضايا الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي،
عربي-الاسرائيلي.

* * *

أولا : أهمية القدس لاصحاب الديانات الثلاث

(١) الديانة اليهودية

تتمتع القدس بمكانة مركزية في الفكر اليهودي منذ ان خرب الرومان الهيكل الثاني واخرجوا اليهود من فلسطين، وقد جرت العادة ان يسحق العرسان اليهود كأسا من الزجاج تحت اقدامهم في حفلات زفافهم تعبيرا عن حزنهم على خراب الهيكل(١). وفضلا عن ذلك، فان أي بيت يهودي في ارض الشتات لم يكن يعتبر مكتملا ما لم تحتو احدى جدرانه تذكرة بالخراب ...(٢)، أما أهمية القدس لليهود المتدينين اليوم فتجد تعبيرا لها في حائط المبكى الذي يقال انه جزء من الهيكل الثاني. وتنعكس قدسية المدينة لدى اليهود في المزمور ١٣٧ من العهد القديم.

لم يسمح لليهود بالعيش في المدينة المقدسة حتى استولى عليها العرب من الامبراطورية البيزنطية عام ٦٣٨م. ففي العهد العربي تم تأسيس الحي اليهودي في البلدة القديمة(٣). وقد ساد التسامح الديني بين اليهود والمسلمين(٤) حتى عام ١٠٩٩م عندما استولى الصليبيون (المسيحيون) القادمون من اوروبا على القدس. وتشمل الأماكن اليهودية المقدسة الرئيسية في القدس ضريح افشالوم، ومقبرة جبل الزيتون، وضريح داود وحائط المبكى، وقبر راحيل، وعددا من الكنس القديمة والحديثة.

(٢) الديانة المسيحية

رغم ان جاذبية الديار المقدسة الدينية للمسيحيين لم تترجم منذ الحروب الصليبية الى ادعاءات اقليمية مكشوفة، فان جميع الاماكن المسيحية المقدسة، تقريبا، المتصلة بمولد وحياة وممات الرسول عيسى بن مريم، السيد المسيح عليه السلام، تقع في القدس وبيت لحم. ومن بين الأماكن المسيحية المقدسة في مدينة

س: كنيسة القيامة (ومكان العشاء الأخير وعليه صهيون) وكنيسة القديسة أن
ر العذراء وحديقة الجسمانية ومصلى الصعود وجبل الزيتون. ومع الهزيمة
ائية للصليبيين، بعد عام ١٢٤٤م، لم تحكم اية قوة اجنبية مسيحية القدس
ى دخول القوات البريطانية المدينة في ٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٧(٥).

وتعتبر الجماعة المسيحية الفلسطينية في الديار المقدسة، والتي تشكل حوالي
، من مجموع سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)،
دة من اقدم الجماعات في العالم. وتتمتع هذه الجماعة بهوية عربية فلسطينية
ة، وتتحد من المسلمين الفلسطينيين في السعي الى تحقيق هدف التحرر
ياسي والوطني والحصول على حق تقرير المصير.

الاسلام

الاسلام دين التوحيد الذي يؤيد ويتمم الاعتقاد باله واحد، وهي العقيدة التي
ى بها النبي ابراهيم عليه السلام، الذي يعتبره المسلمون اول المسلمين. وتنبع
سية القدس وفلسطين لدى المسلمين من ارتباطها بابراهيم وذريته، وكذلك
ب المكانة الخاصة التي اولاها الاسلام للمدينة "وما حولها". وكان النبي محمد،
ى الله عليه وسلم، قد جعل قبلته الأولى القدس في السنوات الأولى من بعثته،
جاءه الوحي بالتوجه الى القبلة الثانية، مكة المكرمة، حيث يقع اول الحرمين
ريفين.

إن الأهمية الدينية للقدس لدى المسلمين الذي يبلغ تعدادهم حوالي الف مليون
لم في العالم، تستند الى نصوص القرآن واسراء النبي محمد (ص) الى القدس.
، روى القرآن الكريم قصة الاسراء فقال تعالى:

"سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي
باركنا حوله لنريه من آياتنا، انه هو السميع العليم"(٦). سورة الاسراء

بسبب هذا الحدث المقدس، وبسبب ارتباطها بأبي الانبياء سيدنا ابراهيم، أصبحت القدس ثالث اقدس مكان في الاسلام، بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة. وفي العام ٦٩١م أمر الخليفة الأمور الوليد بن عبد الملك ببناء قبة الصخرة فوق المكان الذي انطلقت منه رحله معراج الرسول محمد (ص)، وهو نفس المكان الذي قدم فيه النبي اسحق عليه السلام قربانا(٧). ويطلق اليوم على المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة اسم "الحرم الشريف" وهو ثالث اقدس مكان لدى المسلمين(٨).

وبعد ان بسطت الحملة الصليبية الأولى الحكم الاوروبي على القدس عام ١٠٩٩، استعاد القائد صلاح الدين الأيوبي المدينة المقدسة عام ١١٨٧. وسمح لليهود مرة اخرى بالعودة الى المدينة. ومع ان الحملة الصليبية الثانية عاودت احتلال المدينة عام ١٢٢٩ واحتفظت بها مدة ١٥ سنة، الاان الصليبيي خسروا المدينة الى الأبد عام ١٢٤٤(٩). واستمر الحكم العربي الاسلامي للمدينة دون انقطاع الى ان احتلها البريطانيون، بمساعدة الجيوش العربية، من العثمانيين الاتراك عام ١٩١٧.

ثانيا : المدينة المقدسة في ظل الحكم العثماني وظهور الحركة الصهيونية السياسية

ترتب على انتقال القدس من الحكم العربي الى الحكم العثماني-التركي عام ١٥١٧ تغير اداري، لكن دون أن يترتب عليه تغير سكاني كبير، اذ لم يحاول الاتراك العثمانيون خلال حكمهم الذي دام ٤٠٠ سنة استعمار المدينة او بقية فلسطين، وهكذا حافظت المدينة على الصبغة العربية التي ترسخت عام ٦٣٨م وظلت كذلك قرابة ١٤٠٠ سنة، اي حتى الاحتلال البريطاني(١). وبقيت المنافسات السياسية والدينية بين أصحاب الديانات الثلاث في القدس ساكنة نسبيا في معظم الأوقات(٢)، لكن عدد السكان اليهود في فلسطين ازداد زيادة ملحوظة في ظل الحكم العثماني فارتفع من ٢٤ الفا عام ١٨٨٢ الى ٨٥ الفا عام ١٩١٤(٣).

كانت القدس من ناحية ادارية مقر الحاكم العتماني (سنجق)، الذي كانت انته أدنى من مكانة غيره من الحكام المحليين في مدن اخرى مثل صفد وغزة ابلس، فقد اعتبر الاتراك القدس بادىء الأمر، مدينة محاذية لاراضي البدو أكثر ها مدينة مقدسة(٤).

لكن الأتراك العثمانيين أسهموا في خلق الصفات العمرانية المجيدة للقدس، د بنى السلطان سليمان الأول، الذي دام حكمه من عام ١٥٢٠ الى عام ١٥٦٦، سوار الحالية حول البلدة القديمة لحماية سكانها من غارات البدو عليهم(٥). وبعد استعاد العثمانيون السيطرة على القدس من أيدي المصريين الذي استولوا عليها ى عام ١٨٣١ حتى عام ١٨٤١، ادخل العثمانيون تحسينات على ادارة دينة(٦). وفي اواخر القرن التاسع عشر انفق السلطان عبد الحميد مبالغ طائلة ى اصلاح وتزيين مساجد المدينة المقدسة(٧).

انعقد اول برلمان عثماني في القسطنطينية عام ١٨٧٦ وتم انتخاب أول نواب سطينيين عن القدس(٨). كان سنجق القدس عام ١٨٨٠ يتمتع باستقلال رتبط مباشرة بوزير الداخلية، وذلك نظرا لاهمية المدينة لاصحاب الديانات ثلاث، وقد ضم سنجق القدس الجزء الأكبر من سكان فلسطين كما ضمت اراضيه ثر من ثلاثة ارباع اراضي فلسطين(٩).

في القرنين السادس عشر والسابع عشر، قاد عدد من رجال الدين اليهود حملة لاستيطان الى الديار المقدسة(١٠)، ففي بداية القرن السابع عشر كانت صفد في مال فلسطين تضم ١٨ كلية للتلمود و ٢١ كنيسا، لكن الزلزال الذي ضرب صفد ام ١٨٣٧ دفع ثلاثة الأف يهودي الى الانتقال جنوبا الى القدس(١١). وفي العام ١٨٦ بنى السير موسى منتفيوري، من ابرز اليهود الانجليز، اول ضاحية يهودية ارج اسوار البلدة القديمة، ثم في العام ١٨٨٢، أسس أعضاء حركة "أحباء هيون" من اليهود الروس أول مستوطنة زراعية في وسط فلسطين(١٢). وفي العام ١٨٨١ تحول سنجق القدس الى متصرفية مستقلة تتبع القسطنطينية مباشرة(١٣).

وفي العام ١٨٩٠ احتج اعيان القدس العرب لدى القسطنطينية ضد رشيد

باشا، متصرف القدس، لانحيازه الى السكان اليهود، وفي العام التالي طلبوا من الحاكم التركي وقف هجرة اليهود الروس الى فلسطين ومنع بيع الارض لليهود(١٤).

وفي العام ١٨٩٥ انعقد اول مؤتمر صهيوني في مدينة بال بسويسرا مؤذنا بظهور الحركة الصهيونية السياسية بزعامة ثيودور هرتزل. وكانت محاولة اقامة دولة يهودية في فلسطين، حيث الغالبية الساحقة من السكان واصحاب الارض من العرب، هي التي زرعت بذور الصراع مع القومية العربية حول مصير فلسطين طوال العقود الخمسة الأولى من القرن العشرين.

ولما شعر السلطان عبد الحميد الثاني بالخطر من نوايا المؤتمر الصهيوني الأول تجاه فلسطين، بادر الى اتباع سياسة ارسال اعضاء من موظفي قصره الخاص لتولي شؤون متصرفية القدس(١٥). وبدأ الاتراك كذلك بمنع الهجرة اليهودية الى الديار المقدسة.

خلال العقدين الأولين من هذا القرن، قاد زعماء عرب فلسطين حركة النهضة الوطنية تلبية للنداءات والأماني القومية للشعب الفلسطيني، ونتيجة لذلك بادر الوالي العثماني جمال باشا الى سياسة القمع ضد القوميين العرب في كل من سوريا ولبنان وفلسطين، الذين عرفوا بالمساهمة في تأييد ثورة العرب التي كانت تطالب بالحرية والاستقلال للشعوب العربية وقيام الفيدرالية السياسية بين جميع البلدان العربية بما فيها فلسطين.

ثالثا : بريطانيا والقدس

(١) ١٩١٥ - ١٩٢٠

انصب معظم الاهتمام الدولي أثناء الحرب العالمية الأولى على خنادق الحرب في فرنسا وكذلك على الثورات التي كانت تهز روسيا، فأصبحت الحرب في الشرق

وسط، رغم أهميتها الاستراتيجية، حربا هامشية، الا بالنسبة الى العرب والصهاينة. ع ذلك فما من شيء أثار عواطف العالم المسيحي أكثر من استيلاء اللورد اللنبي ى القدس من الأتراك العثمانيين في ١٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٧(١)، ى جاء الاحتلال البريطاني للمدينة كبداية لعودة الغرب منذ الحملة الصليبية انية، أي قبل حوالي ٧٠٠ عام.

لقيت الجيوش البريطانية والعربية التي دخلت القدس ترحيبا حارا من سكانها ين انخفض عددهم الى النصف بسبب الجوع والنفي والابعاد. وقد تضاربت صالح ورغبات البريطانيين والفرنسيين والصهيونيين والعرب حول القدس ... ند مداخل المدينة، تلا القائد البريطاني اللنبي اعلانا تاريخيا في اليوم التالي خولها، اكد فيه الصبغة الدولية للقدس نظرا لاهميتها الدينية(٢).

وقبل شهر من سقوط القدس، وبالتحديد بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١، ارسل اللورد آرثر بلفور، وزير الخارجية البريطاني، الى الزعيم والممول صهيوني اللورد روتشيلد، وثيقة رسمية جاء فيها:

> "إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على ان يفهم جليا، انه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق او الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى. أكون ممتنا لو ابلغتم هذا التصريح الى الاتحاد الفدرالي الصهيوني(٣).

أضفى تصريح بلفور صفة الاعتراف بالهدف الصهيوني الذي يرمي الى اقامة ولة يهودية في فلسطين، فأثار ذلك التصريح حفيظة العرب الذين اعتبروه وعدا ير عادل وغير ديمقراطي ويناقض الوعود التي قطعها البريطانيون على أنفسهم ن خلال المراسلات بين السير هنري مكماهون والشريف حسين في السنوات التي بقت وعد بلفور مباشرة. ثم أشار العرب الى حقيقة انهم يشكلون ٩٠٪ من كان البلاد، والى انهم يملكون ما نسبته ٩٥٪ من اراضي فلسطين، وعلى الرغم

من كل ذلك فقد اشار تصريح بلفور الى انهم مجرد "مجتمع غير يهودي"(٤).

خلال الفترة الممتدة بين تموز/يوليو ١٩١٥ وآذار/مارس ١٩١٦ تبادل الشريف حسين والسير هنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، عشر رسائل تضمنت وعدا للعرب بأنه في مقابل المساعدة التي قدموها في محاربة الاتراك في الشرق الأوسط، فان بريطانيا تعترف بالولايات العربية في الامبراطورية العثمانية، ومنها فلسطين، كدولة عربية مستقلة وموحدة(٥).

وبينما وعد البريطانيون العرب "بدولة مستقلة" ووعدوا اليهود "بوطن قومي" في فلسطين، فانهم كانوا في الوقت ذاته يبرمون مع الفرنسيين اتفاقية سايكس-بيكو التي قسمت بموجبها الولايات العربية الى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية. واكتشف العرب والشريف حسين تلك الاتفاقية بعد عام من توقيعها عندما نشرتها الحكومة الثورية الروسية في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩١٧(٦).

ورغم افتضاح تلك الاتفاقية فقد بعث المندوب السامي الجديد في مصر، السير رينالد ونجيت، في مطلع عام ١٩١٨، برقيتيين الى الشريف حسين يؤكد له فيهما الوعود السابقة التي قطعتها بريطانيا على نفسها للعرب. وقد نجحت البرقيتان في طمأنة الشريف حسين(٧). ولكن العرب أدركوا ان دولتهم العربية الموحدة لن تقوم لها قائمة، وذلك عندما عهدت عصبة الأمم الى بريطانيا بالانتداب على فلسطين.

في شهر نيسان/ابريل عام ١٩٢٠ وأثناء انعقاد مؤتمر سان ريمو للسلام، عهدت عصبة الامم الى بريطانيا بالانتداب على فلسطين. واخفقت المساعي الفرنسية في جعل القدس وبيت لحم منطقة منفصلة تخضع لنظام خاص من السيطرة الدولية يتناسب مع الطبيعة المقدسة لهاتين المدينتين، وفي الابقاء على بقية فلسطين جزءا لا يتجزأ من سورية(٨).

لقد نصت اتفاقية الانتداب النهائية على توفير حماية لحقوق أصحاب جميع الديانات في القدس(٩). وقد تعزز تصريح بلفور والمصالح الصهيونية في فلسطين

بدمجهما صراحة في اتفاقية الانتداب. وبعد مؤتمر سان ريمو ظلت فلسطين مستعمرة بريطانية واستمر انشاء "الوطن القومي" اليهودي فيها، فانفجر الغضب العربي في فلسطين بعد العام ١٩٢٠ عندما تبين للعرب "خيانة" بريطانيا لهم.

اتخذ الامريكيون في سان ريمو، ولأول مرة، موقفا فاعلا فيما يتعلق بالقدس. اذ عندما طرح مشروع الانتداب على فلسطين أمام مجلس عصبة الأمم في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٠، اعترضت الولايات المتحدة على الانتداب البريطاني على فلسطين دون ضمانات كافية للحقوق الامريكية في الديار المقدسة. فأعاقت هذا النقاش كما أعاقت الجهود الفرنسية اقرار الانتداب رسميا لمدة عامين(١٠).

(٢) ١٩٢٠ - ١٩٤٧

في العشرينات، اشتبك العرب والصهاينة والبريطانيون في صراع ذي ثلاثة محاور حول فلسطين، وكانت القدس، نظرا لاهميتها الدينية وموقعها الجغرافي وسط فلسطين، مركز ذلك الصراع(١١).

في كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠ اصبح السير هربرت صامويل مندوبا ساميا في فلسطين. ومع انه كان صهيونيا الا انه تجنب الكشف في تعامله مع الأطراف المتنافسة في فلسطين عن اية محاباة لاي طرف. وفي العام ١٩٢١ جرى تعيين الحاج امين الحسيني في منصب المفتي الأكبر في القدس(١٢).
وجرى استبدال الادارة العسكرية البريطانية بادارة مدنية في العام ١٩٢٢، وكانت القدس هي مقر الحكومة البريطانية في فلسطين.

وفي العام ١٩٣٣ شجعت وزارة المستعمرات البريطانية على وضع خطة تقسيم تهدف الى تقسيم فلسطين الى "كانتونات"، الكانتون الشمالي لليهود والكانتون الجنوبي للعرب. اما القدس وبيت لحم والناصرة فقد ارتأت الخطة وضعها تحت ادارة دولية(١٣).

(٣) خطة لجنة بيل ١٩٣٧

في أواسط الثلاثينات لم تعد المسألة الفلسطينية مشكلة اوروبية رئيسية، اذ أصبحت آنذاك موضع صراع شديد بين الحركة القومية العربية الفلسطينية والحركة الصهيونية. ومما لا شك فيه ان القوى الاوروبية كانت وما زالت تظهر الاهتمام البالغ بهذا الصراع وخاصة مسألة القدس. وقد طرحت لجنة بيل اقتراحات عام ١٩٣٦/١٩٣٧ تدعو الى اقامة نظام منفصل في القدس لابقائها كجائزة للمنتصر في المعركة على فلسطين(١٤).

أما فيما يتعلق بالمدينة المقدسة فقد نص تقرير لجنة بيل الصادر في تموز/يوليو ١٩٣٧ على:

> تحديد منطقة يطبق فيها هذا الانتداب وتمتد من نقطة تقع شمالي القدس الى نقطة تقع جنوبي بيت لحم، مع توفير ممر الى البحر يمتد من القدس الى يافا. ولن تنطبق سياسة وعد بلفور على مناطق الانتداب هذه(١٥).

في أعقاب تقرير لجنة بيل شكل البريطانيون لجنة وودهيد عام ١٩٣٨، وأوصت تلك اللجنة كذلك بأن تكون القدس في منطقة الانتداب(١٦). وشملت لجنة وودهيد في هذه المنطقة كذلك مدينة رام الله الفلسطينية، بسبب وجود محطة الاذاعة فيها، والتي تبعد مسافة ١٦ كيلو مترا شمال القدس(١٧).

وفي أواخر الثلاثينات ازداد ادراك الفلسطينيين للنوايا والمخططات البريطانية والصهيونية للديار المقدسة، وعقدوا العزم على الحؤول دون خلق "وطن قومي يهودي" على الارض العربية. فاندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦، وبدأت الثورة باضراب شامل استمر ستة أشهر، وهو أطول اضراب في تاريخ فلسطين الحديث. لقد صمد الثوار ثلاث سنوات تجشموا خلالها كل انواع الحرمان، فاضطر البريطانيون في وجه صلاثة الثورة ونشوب الحرب العالمية الثانية، الى تقديم تنازلات(١٨). فعقدت بريطانيا مؤتمر سان جميس في لندن أصدرت في أعقابه الكتاب الابيض للعام ١٩٣٩ الذي حدد الهجرة اليهودية الى فلسطين

بخمسة وسبعين الف مهاجر خلال فترة خمس سنوات، حيث كان من المتوقع في نهاية تلك الفترة ان يبلغ عدد اليهود ثلث سكان فلسطين، وبعد ذلك كان من المقرر تقييد بيع الارض لليهود واخضاع هجرة اليهود لموافقة الاغلبية الفلسطينية(١٩).

في العام ١٩٤١ أثرت عصبة الأمم، التي تضاءل دورها في تلك الفترة، ان تكون القدس عاصمة لفلسطين الاتحادية(٢٠).

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية أعادت بريطانيا النظر في دورها في البلدان المستعمرة. ومن الواضح ان حكومة الانتداب في فلسطين بدأت تسحب مواقعها، بسبب نضوب مواردها وبسبب ارتفاع نسبة المهاجرين اليهود الذين قدموا من اوروبا. ونظرا للتعاطف الغربي مع اليهود وعجز الفلسطينيين عن وقف موجات الهجرة او التصدي للموارد العسكرية المتاحة لليهود، بدأت جهود الصهاينة لاقامة دولة يهودية في فلسطين تقترب من الوصول الى واقع التنفيذ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة.

رابعا : سياسة الولايات المتحدة ومسألة القدس قبل عام ١٩٤٧

رغم انه لم يكن هناك موقف حكومي امريكي واضح حيال وضع القدس قبل قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، الا ان العديد من الرؤساء الامريكيين ادلوا بتصريحات تتعلق بذلك الوضع الى كل من العرب والصهاينة، وكانت تصريحات بعض الرؤساء الامريكيين بشأن القدس قبل مشروع التقسيم تتسم بالغموض، ان لم يكن بالتناقض، وذلك لاسباب امريكية محلية ودينية (مسيحية-يهودية) وسياسية (بريطانية).

فنظرا لاسباب سياسية محلية، كان كل رئيس امريكي ابتداء من ودرو ويلسون وحتى فرانكلين روزفلت، يعلن التأييد اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. والواقع ان ويلسون ايد علنا تصريح بلفور في كتاب بهذا الشأن، مع ان

وزارة الخارجية الامريكية لم تعترف أبدا بأن الكتاب يعكس السياسة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة(١).

وقد أوصى الموقف الامريكي من القدس في مؤتمر باريس للسلام المنعقد في شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩١٩، بأن:

"توضع جميع الأماكن المقدسة والحقوق الدينية لاصحاب جميع الديانات في فلسطين تحت اشراف عصبة الامم وانتدابها"(٢).

ولكن في العام ١٩٤٤ تركز اهتمام ادارة الرئيس روزفلت على أصوات اربعة ملايين يهودي امريكي اعتنق معظمهم الصهيونية فقط إبان عهد الحكم النازي في المانيا، واصبح في مقدورهم ترجيح كفة ميزان الانتخابات الرئاسية، كما ان التعاطف مع محنة اليهود في اوروبا كان واسعا، وقد اضطر ذلك كله الادارة الامريكية الى التصريح بأنها ستعمل على الغاء الكتاب الأبيض البريطاني الصادر عام ١٩٣٩(٣).

قطعت الولايات المتحدة، مثلما فعلت بريطانيا، وعودا متناقضة الى كل من العرب والصهاينة بشأن فلسطين ... فقد وعد الرئيس الامريكي روزفلت في كتاب بعث به الى الملك عبد العزيز بن سعود في شهر نيسان/ابريل عام ١٩٤٥ بأن:

"لا تتخذ بلاده أية قرارات تتعلق بالديار المقدسة دون التشاور الكامل مع العرب واليهود، وان لا يتم كذلك تقرير امر يتعارض مع المصالح العربية هناك(٤).

وقد وفى الرئيس ترومان، الذي تولى السلطة عام ١٩٤٥ بعد وفاة روزفلت، بوعوده الانتخابية لليهود وشكل بالتعاون مع البريطانيين لجنة التحقيق الانجلو-امريكية بشأن فلسطين في العام ١٩٤٦. فاقترحت اللجنة:

الغاء الكتاب الابيض والسماح فورا بادخال مئة الف يهودي لاجىء، والسماح بمزيد من الهجرة ووضع حد للقيود المفروضة على بيع الارض لليهود(٥).

وقد نصت خطة موريسن-غريدي، وهي الخطة التي وضعت لتنفيذ اقتراحات اللجنة الانجلو-امريكية بشأن فلسطين، على:

> استمرار السيطرة البريطانية على القدس(٦). وتقسيم فلسطين الى كانتونات يهودية وعربية. اما القدس فستكون تحت سيطرة حكومة مركزية يرأسها المندوب السامي البريطاني، كما أن الأماكن المقدسة ستوضع تحت السيطرة البريطانية(٧).

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة متورطة في خطة موريس-غريدي، بعث الرئيس ترومان رسالة الى الملك عبد العزيز بن سعود في شهر تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٤٦، وكانت شبيهة بالرسالة التي كان قد بعث بها روزفلت. وقد وعد الرئيس ترومان في رسالته:

> بأن لا يتخذ أية قرارات بشأن فلسطين دون التشاور الكامل مع العرب واليهود وانه لن يتم تقرير شيء يتعارض مع المصالح العربية(٨).

ورغم هذه الوعود المتضاربة ظاهريا حول فلسطين، وعود لليهود الامريكيين لاغراض داخلية، ووعود لبريطانيا والزعماء العرب لاغراض مصالح السياسة الخارجية الامريكية، فان الموقف الامريكي بشأن القدس لم يتخذ اتجاها واضحا في الحديث والسياسة الى ان غرقت فلسطين في حرب أهلية وخرج البريطانيون من الديار المقدسة. ففي اعقاب انتهاء الانتداب البريطاني وصدور قرار الأمم المتحدة بالتقسيم عام ١٩٤٧، أيدت الولايات المتحدة تدويل مدينة القدس(٩).

خامسا : السياسة الامريكية الرسمية والأمم المتحدة ١٩٤٧ - ١٩٥٠

بتاريخ نيسان/ابريل ١٩٤٧، طلبت المملكة المتحدة طرح المسألة الفلسطينية على جدول اعمال الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها

العادية(١). وقالت انه لم يعد لدى البريطانيين الارادة او الموارد للاحتفاظ بمئة الف جندي في فلسطين.

وتمشيا مع السياسة البريطانية اقرت السياسة الامريكية قضية تدويل القدس، فقامت الأمم المتحدة، بناء على طلب من بريطانيا، بتشكيل لجنة خاصة بشأن فلسطين. وأجرت اللجنة مقابلات مع الأطراف المتعددة التي لها مصالح في الديار المقدسة وأصدرت على اثر ذلك تقريرين، الأول يعكس موقف الأقلية في اللجنة والثاني موقف الأغلبية، وعرضتهما على جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٤٧. وفي تلك الفترة كانت فلسطين تقف على حافة حرب داخلية(٢).

لقد أوصت اللجنة الخاصة في تقرير الأغلبية الذي قدمته للجمعية العمومية في خريف عام ١٩٤٧، بتقسيم فلسطين وتدويل القدس(٣)، التي ستكون كيانا مستقلا تحت وصايا الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات يعقبها استفتاء حول وضعها المستقبلي. أما الأماكن المقدسة فستوضع تحت سلطة حاكم تابع للامم المتحدة، كما سيتألف المجلس البلدي للمدينة المقدسة من هيئات منتخبة ذات صلاحيات محدودة(٤).

قبلت الجمعية العمومية تقرير الأغلبية الذي أعدته اللجنة الخاصة واتخذت يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ القرار رقم ١٨١. وقد أمرت المادة الثالثة من القرار مجلس الوصاية باعداد قانون لتدويل القدس(٥).

وتناول البند (أ) من المادة الثالثة من القرار رقم ١٨١ وضع مدينة القدس تحت عنوان "نظام خاص"، ونص على أن:

"القدس ستكون كيانا منفصلا في ظل نظام دولي خاص على ان تتولى ادارتها الأمم المتحدة".

أما البند (ب) من المادة الثالثة فقد حمل عنوان "حدود المدينة". ونص على أن:

"مدينة القدس ستشمل بلدية القدس الحالية يضاف اليها القرى والمدن

المحيطة بها، التي يحدها من الشرق أبوديس ومن الجنوب بيت لحم ومن الغرب عين كارم (ومنها منطقة موتسا) ومن الشمال شعفاط"(٦).

في شهري شباط وآذار عام ١٩٤٨ تبنى مجلس الوصاية اجزاء مختلفة من مشروع قانون رقم (ت ١١٨/تنفيح ٢)، نص على تعيين حاكم يتمتع بصلاحية تنفيذية واسعة، وعلى تشكيل مجلس تشريعي يشكل من اليهود والعرب، وعلى حماية الأماكن المقدسة. وقد تم تأجيل التصويت النهائي على هذا المشروع الى يوم ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨ لان الجمعية العمومية كانت تعيد النظر في تقسيم فلسطين(٧). وكان من المقرر ان يتولى مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة ادارة القدس مدة عشر سنوات بعدها باعادة دراسة الوضع مع المجلس بهدف تمكين "سكان المدينة من التغيير، عن طريق استفتاء، عن رغباتهم في امكانية ادخال تعديلات على نظام المدينة"(٨).

وفي ربيع عام ١٩٤٨، كانت تمزق فلسطين أعمال صدامات وعنف اندلعت بين الحركة الصهيونية ومجموعة المناضلين الفلسطينيين. وكان واضحا ان كلا الطرفين عازم على بسط السيادة على القدس، وأصبحت الحدود التي رسمها القرار ١٨١ غير قائمة عندما بدأت القوات الاسرائيلية تستولي على المزيد من الاراضي(٩). وعند انتهاء الانتداب البريطاني رسميا في شهر أيار/مايو عام ١٩٤٨، أعلن قيام دولة اسرائيل واعترفت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ومع ان الدول العربية ارسلت جيوشا رمزية للدفاع عن الفلسطينيين ومنع قيام دولة اسرائيل، الا ان تلك الجيوش لم تتمكن من دحر القوات اليهودية(١٠). وكانت المعركة على القدس في قلب الصراع: وقد تمكن الجيش العربي الاردني من الابقاء على عروبة البلدة القديمة في حين احتلت القوات اليهودية الجزء الغربي من المدينة. وعلى الرغم من سياسة الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فان الوضع الدولي للقدس استمر في حالة من الخطر الواضح(١١).

أبدت الولايات المتحدة استعدادها لتأييد نزع سلاح وتدويل المدينة المقدسة في الامم المتحدة، واستعدت حتى لصياغة سياسة خارجية خاصة بها تنسجم مع هذه المبادىء، لكنها لم تكن مستعدة لاستخدام مواردها الهائلة لفرض هذا الحل. اذ

لم تكن القدس تحظى باولوية قصوى بالنسبة الى الامريكيين عام ١٩٤٨ عندما كانت انتخابات الرئاسة الامريكية جارية، وكانت اعادة بناء اوروبا قد بدأت. كان الحل المفروض من قبل واشنطن هو، للأسف، السبيل الوحيد لتدويل ونزع سلاح المدينة المقدسة، حيث ان قرارات الأمم المتحدة كانت قرارات جوفاء لم تتوفر لها سلطة حقيقية تدعمها، اذ ربما كانت تلك القرارات ذات اثر من ناحية وقانونية وتاريخية، أما في عالم الواقع، فان القوة هي ذات الأثر الأكبر.

يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٤٨، قررت الجمعية العمومية للامم المتحدة تعيين الكونت فولك برنادوت، رئيس الصليب الأحمر السويدي، وسيطا دوليا في فلسطين(١٢). وقد نجح برنادوت يوم ١١ حزيران/يونيو في التفاوض على وقف لاطلاق النار بين القوات اليهودية والجيوش العربية(١٣). وعرض برنادوت، يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران، اقتراحات على الجانبين تصبح القدس بموجبها جزءا من الدولة العربية يتمتع سكانها اليهود بحكم ذاتي بلدي. وقدم تقريرا حول فلسطين الى السكرتير العام للامم المتحدة يوم ١٦ ايلول/سبتمبر(١٤). ولتسهيل عملية نزع سلاح القدس اقترح برنادوت منح المدينة "معاملة خاصة ومنفردة". وأوصى كذلك بأن توضع المدينة "تحت سيطرة الأمم المتحدة الفعالة" كمدينة دولية يتمتع فيها كل من اليهود والعرب بحكم ذاتي، كما سيكون هناك ايضا اشراف دولي على الأماكن المقدسة(١٥). وفي اليوم التالي قامت عصابة شتيرن الارهابية التي كان يقودها اسحق شامير رئيس الوزراء الحالي، باغتيال الكونت برنادوت في القدس(١٦).

دعا القرار ١٩٤ (١١١) الصادر عن الجمعية العمومية للامم المتحدة يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ الى تشكيل لجنة الوفاق حول فلسطين، وطرح القرار مرة اخرى الحدود الدولية البلدية للقدس كما رسمها القرار ١٨١، وطلبت الجمعيةالعمومية "أن يتخذ مجلس الأمن خطوات اخرى للتأكد من نزع السلاح في القدس في أقرب وقت ممكن"(١٧). وصدرت التعليمات الى لجنة التوفيق لتقديم "اقتراحات مفصلة لنظام دائم في منطقة القدس"(١٨).

في العام ١٩٤٩ قدمت لجنة التوفيق توصية رقم (أ/٩٧٣) ادخلت فيها تغييرا كبيرا على بنود قرار التقسيم. لقد اقترحت اللجنة تقسيم القدس الى قطاع

غربي يسيطر عليه اليهود، وقطاع شرقي يسيطر عليه العرب، كما اقترحت اللجنة تعيين لجنة تابعة للامم المتحدة تنحصر سلطتها في الاطمئنان الى حماية الاماكن المقدسة وتحييد المدينة ونزع سلاحها، كما طلبت تشكيل مجلس عام يتألف من عدد متساو من اليهود والعرب يكون مثابة هيئة تنسيق (لكنه ليس هيئة تشريعية) بين الجاليتين اليهودية والعربية في المدينة(١٩). لكن الأمم المتحدة لم تتبن هذه التوصية.

وفي ربيع عام ١٩٤٩ بحثت الجمعية العمومية مسألة قبول الدولة العبرية عضوا في الامم المتحدة وكانت القدس هي محور النقاش الرئيسي. وأعلن ممثلوا الحكومة اليهودية المؤقتة انها لن تنتهج "أية سياسات حول أية مسألة، لا تنسجم مع قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن"(٢٠). لكن التصريحات العامة التي صدرت عن قادة الحكومة المؤقتة اوحت بأنهم لا تتوفر لديهم نية حقيقية في التخلي أبدا عن احتلالهم للجزء الغربي من المدينة المقدسة. ففي اتفاقية الهدنة الدائمة المعقودة مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٤٩، وخلافا لقرارات الامم المتحدة والسياسة الامريكية المعلنة، تم تقسيم القدس جغرافيا والتسليم نهائيا بسيطرة كل دولة على قسم من المدينة.

وفي يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، اتخذت الجمعية العمومية القرار رقم (٣٠٣) الذي دعا البند الرابع منه ايضا الى تدويل القدس كما جاء في القرارين ١٨١ و ١٩٤(٢١). وأثار القرار رقم ٣٠٣ نقاشا استمر طوال عام ١٩٥٠ بشأن القدس ووضعها المستقبلي في الجمعية العمومية. وأصدر مجلس الوصاية مشروع قانون حول مستقبل المدينة يوصي بالتدويل مع اجراء استفتاء بعد عشر سنوات(٢٢).

ومع ان الولايات المتحدة لم تكن على استعداد للتورط في فلسطين الى درجة ان تفرض حلا، الا انها تابعت مسعاها في الامم المتحدة من اجل تدويل القدس. وصوتت ادارة الرئيس ترومان الى جانب القرارين ١٩٤ و ٣٠٣ كما وافقت في اعقاب القرار ٣٠٣ على الاشتراك في مجلس الوصاية.

وعلى الرغم من تقسيم القدس بحكم الواقع وتعنت الحكومة اليهودية المؤقتة

في اسرائيل وتعنت الاردن فيما يتعلق بسيطرة كل منهما على القطاعين الغربي والشرقي من القدس، فان السياسة الامريكية لم تتغير من الناحية العملية حتى عام ١٩٦٧ عن خطها العام في تأييد خطة الأمم المتحدة الرامية الى تدويل المدينة المقدسة.

سادسا : الموقف العربي وقضية القدس

(١) قبل وبعد قرار التقسيم

اعترض ورفض الفلسطينيون وحكومات الدول العربية مسألة "الضم" اليهودي للقطاع الغربي للمدينة عام ١٩٤٧، كما لم يقتنعوا بجهود الأمم المتحدة والقرارات المختلفة الرامية الى تدويل المدينة المقدسة. واعتبر الفلسطينيون والعرب ان حقوقهم الشرعية والدينية والتاريخية والسياسية في القدس مشروعة تماما ولا تخضع للمساومة. ومع ذلك فان السياسة العربية حول القدس مثلها مثل المواقف التي اتخذتها الامم المتحدة والولايات المتحدة، تطورت عبر السنين من المطالبة بالسيادة العربية على المدينة بأكملها (بل على فلسطين كلها) الى تأييد تسوية بالتفاوض، كما هي الحال الآن، مع اسرائيل والفلسطينيين ... ويبدو أن معظم الدول العربية في الشرق الأوسط مستعدة لقبول فكرة الحل السياسي بين دولة فلسطينية ودولة يهودية (اسرائيل)، خاصة في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، واتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ وحرب الخليج ١٩٩١. ولذا فان الموقف العربي اليوم بشأن القدس هو على نقيض الموقف الاسرائيلي المتشدد والمتطرف، انه أقرب الى الموقف الاوروبي والامريكي وأيضا الى موقف الأمم المتحدة.

لقد عارض العرب بادىء ذي بدء قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ لانهم يعتبرون فلسطين والقدس جزءا لا يتجزأ من العالم العربي، ويعلنون بأن التقسيم سيحرم الفلسطينيين حقهم المشروع في تقرير مصيرهم في وطنهم، وارتأى العرب أن فلسطين يجب ان تكون دولة عربية ملزمة قانونيا بحماية جميع الحقوق الدينية، وأن تكون القدس عاصمة لها(١).

كانت المطالبة العربية بالسيادة على القدس تدعمها حقيقة أن العرب في عام ١٩٤٥ كانوا يملكون ٨٨،٤٪ من الأرض في القدس وحولها، مقارنة ب ٢،١٪ يملكها اليهود. بالاضافة الى ذلك فان الفلسطينيين كانوا يشكلون أكثر من ٦٠٪ من سكان منطقة القدس(٢).

وقد صرحت الهيئة العربية العليا (وهي أول قيادة فلسطينية معترف بها في ظل الانتداب البريطاني)، في عام ١٩٤٧ بأن:

> "أية محاولة يقوم بها اليهود او مجموعة قوى اخرى لاقامة دولة يهودية على ارض عربية تعتبر عملا عدوانيا سيقابل بالقوة على أساس الدفاع المشروع عن النفس"(٣).

وبدأت تتراجع الحجة القائلة بأن سيطرة الفلسطينيين على القدس هي حق يقوم على أساس ملكية الارض وتعداد المواطنين العرب فيها. وذلك بعد العام ١٩٤٨ عندما طردت اسرائيل جميع المواطنين العرب من القدس الغربية وما حولها(٤). ففي نيسان/ابريل عام ١٩٤٨ تعرضت قرية دير ياسين الفلسطينية، الواقعة في ضاحية القدس الغربية، لهجوم شنته عصابتا ارجون وشتيرن الصهيونيتان، وذلك على الرغم من وجود اتفاق عدم تدخل بين سكان القرية والعصابات الصهيونية. وتمخض الهجوم عن مقتل العديد من رجال ونساء وأطفال القرية(٥)، وأدى الى فرار سكان القرية. كان الهجوم على دير ياسين جزءا من سياسة صهيونية ترمي الى بث الذعر بين السكان الفلسطينيين لاجبارهم على الفرار من بلادهم(٦). وقد نجحت تلك السياسة حيث فر مئات آلاف الفلسطينيين من بيوتهم في جميع انحاء البلاد وأصبحوا لاجئين بين عشية وضحاها تقريبا.

ومنعت الحكومة اليهودية اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى ديارهم وممتلكاتهم في القدس، وقامت بهدم ٣٧ قرية عربية من مجموع ٤١ قرية حول مدينة القدس(٧). وسنت الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) تشريعا يحول دون عودة أولئك اللاجئين وذلك بتنفيذ قانون املاك الغائبين الذي أبطل من وجهة النظر الاسرائيلية حق الفلسطينيين في املاكهم المهجورة عامي ١٩٤٨/١٩٤٩ (فصاعدا) واعلان تلك الاملاك ملكا للحكومة الاسرائيلية.

بعد اخفاق العرب في الحؤول دون قيام الدولة العبرية بضم القطاعات الغربية من القدس عام ١٩٤٨، قبلت بعض الدول العربية بفكرة الوضع الدولي للمدينة المقدسة، غير ان (الملك عبد الله) أحكم سيطرته على الأجزاء العربية من المدينة، ومنها البلدة القديمة، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الدولة الاردنية. أما موقف الملك عبد الله فيما يتعلق بالقدس كمدينة دولية فقد اتسم برفض الفكرة مثلما كانت الحال بالنسبة الى الموقف الاسرائيلي، وأعلن الملك عبد الله في أواخر عام ١٩٤٨ أن "لا أحد يمكنه ان يستولي على القدس مني الا بعد موتي"(٨).

لم يلق توحيد الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس العربية مع المملكة الهاشمية الاردنية ترحيب جميع العرب ... بينما رفضت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الاعتراف بالسيادة الاردنية على القدس، واعتبر الفلسطينيون "الوحدة" او "الضم" مع الاردن ترتيبا مؤقتا يقصد به تكريس الطابع العربي للمدينة والضفة الغربية الى ان يتم التوصل الى تسوية دائمة للمشكلة الفلسطينية(٩).

(٢) بعد عام ١٩٦٧

منذ حزيران عام ١٩٦٧، واحتلال اسرائيل الضفة الغربية بما فيها القدس، وضعت مسألة عودة القدس العربية الى السيادة العربية على رأس سلم الاولويات، لدى الفلسطينيين ولدى الأنظمة العربية ولو في الظاهر على الأقل.

في الأيام التالية للخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، عندما استولت اسرائيل على القطاعات الشرقية من المدينة وأعلنت ضمنها اليها، قاد الفلسطينيون في القدس والاراضي المحتلة اضرابا عاما اغلقت فيه آلاف المرافق ابوابها احتجاجا على السياسات الاسرائيلية في المدينة. لكن الحكومة الاسرائيلية قامت بطرد آلاف الفلسطينيين من "الحي اليهودي" في البلدة القديمة وصارت الاراضي الفلسطينية لاقامة المستوطنات عليها. فازدادت الشكوك العربية والتوترات الدينية في المدينة المقدسة بعد الجهود التي قام بها المتطرفون اليهود، بتشجيع من بعض اعضاء الكنيست واعتقادا منهم بأن الهيكل الثاني كان قائما في موقع الحرم الشريف، لاقتحام ساحات الحرم الشريف(١٠). ويواصل هؤلاء المتطرفون المطالبة بهدم المسجد الأقصى "لاعادة بناء" الهيكل مكانه(١١).

في شهر تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩٠ ارتكبت القوات الاسرائيلية مذبحة في الحرم الشريف قتل فيها ١٧ فلسطينيا أثناء احتجاجهم على محاولة المجموعة اليهودية المتطرفة، "امناء جبل الهيكل" وضع حجر الاساس في ساحات المسجد الأقصى(١٢). ويؤمن الفلسطينيون، المسيحيون والمسلمون، على السواء، بأن اسرائيل غير قادرة على او غير راغبة في حماية الأماكن المقدسة في القدس بالوجه الصحيح.

ويمكن متابعة الموقف العربي ازاء هذه التطورات، عبر مواقف سياسية سجلها أكثر من مسؤول عربي. فقد صرح الملك حسين في خطاب له في شهر نيسان/ابريل عام ١٩٦٩ بقوله:

> "إن مشروعنا للانسحاب الاسرائيلي يجب ان يشمل أعظم مدننا، عاصمتنا الروحية، مدينة القدس المقدسة. فالقدس بالنسبة الينا، مسيحيين ومسلمين على السواء، مدينة مقدسة مثلما هي مقدسة بالنسبة الى اليهود. لا يمكننا أن نتصور أية تسوية لا تشمل عودة الجزء العربي من مدينة القدس لنا مع أماكننا المقدسة"(١٣).

وفي شهر آذار/مارس عام ١٩٧٢ عرض الملك حسين في خطاب آخر مشروعا دعا فيه الى انشاء المملكة العربية المتحدة (اتحاد فدرالي بين الفلسطينيين والاردنيين)، وبذا فانه ربط دولة فلسطينية في الضفة الغربية بالمملكة الاردنية الهاشمية. ومع ان القدس الشرقية لم يكن قد أعلن بعد ان تصبح عاصمة اقليم فلسطين، فان الملك حسين لم يعارض في بقاء الوحدة العضوية للمدينة المقدسة(١٤).

طرح الفلسطينيون فكرة "الشراكة في القدس" كعاصمة لدولة الشعبين، عندما دعا بيان للمجلس الوطني الفلسطيني يوم ١٢ حزيران/يونيو ١٩٧٤، الى اقامة دولة علمانية في جميع فلسطين على ان تكون القدس عاصمة لتلك الدولة العلمانية(١٥).

غضب العرب كثيرا من توقيع مصر على اتفاقية سلام منفردة مع اسرائيل،

وكذلك من استعداد مصر للتراجع في مسألة القدس، في اتفاقيات كامب ديفيد، والاكتفاء بمراسلات جانبية بين الرئيسين كارتر والسادات دون الاشارة الى رغبات الفلسطينيين او غيرهم من العرب.

في أواخر العام ١٩٧٧، وقبل التوقيع رسميا على اتفاقيات كامب ديفيد في العام التالي، اصدر مؤتمر قمة جامعة الدول العربية بيانا ناشد فيه العالمين العربي والاسلامي معارضة اولئك الذين يحاولون:

"تقويض دعائم تحرير الاراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس، واحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني"(١٦).

وقد صرح ولي العهد السعودي الأمير فهد بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بأنه:

"يجب أن تبذل الآن جهود أكبر لتأمين انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة بما فيها القدس العربية". وأضاف الأمير فهد قوله "إن مئات ملايين المسلمين يعتبرون تحرير مدينة القدس مصلحة حيوية لهم"(١٧).

وقد أعلن مؤتمر قمة جامعة الدولة العربية المنعقد في بغداد في شهر آذار/مارس عام ١٩٧٩، في بيانه الختامي عن قطع العلاقات مع مصر لانها تخلت عن "واجبها القومي العربي في تحرير الاراضي العربية المحتلة وخاصة القدس ... وعن اقامة دولة فلسطينية مستقلة على التراب الوطني الفلسطيني"(١٨).

وصرح الملك حسين بأن الأمير فهد كان "يردد صدى مشاعره" عندما قال إن "مئات الملايين من المسلمين، لا العرب فقط، قد تأثروا باحتلال القدس الشرقية". وعارض الرئيس السوري حافظ الأسد الاتفاق المصري بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين لان ذلك لا يعني "الانسحاب الاسرائيلي من القدس الشرقية وهضبة الجولان"(١٩).

عندما اعلنت اسرائيل القدس "عاصمتها الابدية" عام ١٩٨٠، ناشد مجلس الجامعة العربية، المنعقد في الرباط، جميع الدول الاسلامية مقاطعة اي بلد يعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل(٢٠). وتعززت هذه الدعوة العربية بقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٠ الصادر في شهر آب/اغسطس عام ١٩٨٠ والذي دعا فيه جميع الدول التي ما زالت لها سفارات في القدس ان تسحب سفاراتها من المدينة المقدسة، فاذعنت الدول الاثنتا عشرة جميعها (١١ منها من دول امريكا اللاتينية) لهذا القرار. ولم تعترف اية دولة منذئذ، باستثناء كوستاريكا، بادعاء اسرائيل بأن القدس هي عاصمتها(٢١).

في شهر ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٢، وافقت القمة العربية المنعقدة في مدينة فاس بالمغرب على مبادرة سلام من ثماني نقاط ردا على خطة (الرئيس الامريكي) رونالد ريغان. ودعت الجامعة العربية الى "انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية" و "ضمان حرية العبادة لاصحاب جميع الاديان" و "اقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمة لها"(٢٢).

أما النقاط الفلسطينية الاربع عشرة الصادرة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٨، والتي تعكس البرنامج السياسي للانتفاضة الفلسطينية، فكان من بين ما طالبت به:

> "الامتناع عن أعمال التجاوز على الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية او تغيير الوضع القائم في مدينة القدس".

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ قام المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر بمحاولة تاريخية للمصالحة حيث قال :

> "ان المجلس الوطني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق ارضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"(٢٣).

بموجب مبادرة السلام الفلسطينية، تتعايش دولة فلسطين بسلام مع دولة

اسرائيل وتقام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية. وعندئذ سيتم الاعتراف بالقطاع الغربي من القدس عاصمة لاسرائيل(٢٤).

لا تعترف الولايات المتحدة رسميا بالسيادة الاسرائيلية على الاجزاء العربية من المدينة المقدسة التي تم الاستيلاء عليها عام ١٩٦٧، وترى بدلا من ذلك ان الوضع المستقبلي لهذه المناطق يجب ان يبقى مفتوحا للمفاوضات بين العرب واسرائيل، غير ان التصريحات الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية والزعماء العرب الآخرون يبدو انها توحي بان القدس يمكن ان تكون عاصمة لدولتين.

سابعا : اسرائيل وقضية القدس

(١) ١٩٤٧ - ١٩٦٧

عندما اعلن عن قيام اسرائيل وتم الاعتراف بها دولة في ايار/مايو ١٩٤٨، كانت مدينة تل ابيب عاصمتها، واعتبرتها الولايات المتحدة كذلك. لكن اتضح بعد فترة قصيرة، عندما بدأت اسرائيل بنقل مكاتبها الحكومية من تل أبيب الى القدس الغربية، انها كانت تنوي الاحتفاظ بالجزء الغربي من المدينة كجزء لا يتجزأ من الدولة اليهودية.

يوم ٢ آب/اغسطس ١٩٤٨ وضعت القدس الغربية تحت ادارة عسكرية اسرائيلية وعين دوف جوزيف حاكما عسكريا(١). وفي منتصف شهر ايلول/سبتمبر عام ١٩٤٨ اسست المحكمة الاسرائيلية العليا في القدس(٢)، وفي الثاني من شهر شباط/فبراير عام ١٩٤٩ استبدل الحكم العسكري للقدس بادارة مدنية(٣). حدثت تلك التغييرات قبل التوقيع على اتفاقيات الهدنة الدائمة بين اسرائيل والدول العربية، موحية بذلك بأن لا نية لدى اسرائيل بالانسحاب من المدينة رغم قرارات الامم المتحدة.

وفي الخامس من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ اوضح الزعيم الاسرائيلي بن غوريون ان اسرائيل لن تتخلى عن الاجزاء التي تسيطر عليها في القدس:

"لن ننظر في اية محاولة تقوم بها الامم المتحدة لاستبعاد القدس بالقوة عن دولة اسرائيل، او التدخل في السيطرة الاسرائيلية على عاصمتها الابدية، اننا نعلن ان اسرائيل لن تتخلى ابدا عن القدس بمحض رغبتها ..."(٤).

وبعد ثلاثة اسابيع، اي يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، أصدرت اسرائيل قانونا أعلنت فيه ان القدس هي عاصمة الدولة(٥)، ولم يلبث ان اصبح ذلك موضع صراع بين الولايات المتحدة التي كانت تؤيد قرارات الامم المتحدة، وبين اسرائيل التي كانت تخطط للاحتفاظ بسيطرتها على القدس الغربية. كان الموقف الاسرائيلي يتلخص في ان "الدولة تختار عاصمتها فقط بموجب قوانينها الداخلية دون الرجوع الى القانون الدولي"(٦).

في شهر تموز/يوليو ١٩٥٣ نقلت الحكومة الاسرائيلية مكاتب وزارة خارجيتها من تل أبيب الى القدس، وفرضت بذلك على الهيئات الدبلوماسية الاجنبية التنقل بين تل أبيب والقدس. ورغم ذلك لم تعترف اية دولة بالقانون الاسرائيلي الذي جعل القدس عاصمة للدولة، لان القدس كانت وما زالت تعتبر مدينة دولية بموجب قرارات الامم المتحدة. وقد اصدر جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الامريكي آنذاك البيان التالي يوم ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٣:

"تأسف الولايات المتحدة لان الحكومة الاسرائيلية رأت من المناسب نقل مكاتب وزارة خارجيتها من تل أبيب الى القدس ... ان شعورنا هذا ينبع من ايماننا بأن ذلك يسبب الحرج للامم المتحدة، التي تقع عليها مسؤولية تحديد الوضع المستقبلي للقدس. وربما تذكرون أن قرار الامم المتحدة القائم حاليا بشأن القدس يرى ان القدس يجب ان تكون الى حد كبير على الاقل مدينة دولية. لقد ابلغنا حكومة اسرائيل اننا لا ننوي نقل سفارتنا الى القدس"(٧).

لم يكن ضم اسرائيل للقدس الغربية عام ١٩٤٩ يتعارض فقط مع وضع

المدينة الدولي بل انه تعارض ايضا مع الوعود التي قطعتها حكومة اسرائيل، اثناء النقاش على قبولها في عضوية الامم المتحدة في ربيع عام ١٩٤٩، بانها:

"لن تنتهج اية سياسات بشأن اية مسألة لا تتمشى مع قرارات الجمعية العمومية ومجلس الامن"(٨).

أعادت الولايات المتحدة التأكيد على تصميمها الرسمي بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٧، على عدم تغيير وضع القدس بمقاطعتها احتفالات يوم الاستقلال الاسرائيلي التي اقيمت في القدس الاعوام ١٩٥٨ و ١٩٦١ و ١٩٦٧(٩).

وقاطعت الحكومة الامريكية كذلك الاحتفال بتدشين مبنى الكنيست في القدس الغربية في شهر آب/اغسطس ١٩٦٦، حيث لم ترغب الحكومة الامريكية ووزارة الخارجية في أن تنتهك فكرة ان القدس هي مدينة دولية ذات وضع سياسي مستقل. وقد كانت الولايات المتحدة، مثلها مثل اسرائيل، مستعدة لانتظار تغير الظروف في الديار المقدسة قبل البدء في اعادة النظر في سياستها حيال القدس. فتغيرت تلك الظروف بشكل دراماتيكي في اعقاب الاحتلال الاسرائيلي للقدس الشرقية والبلدة القديمة في حزيران/يونيو عام ١٩٦٧.

ثامنا : الولايات المتحدة وقضية القدس

(١) تغيرات رسمية اثر حرب حزيران ١٩٦٧

ما ان حل العام ١٩٦٧ حتى كانت اسرائيل، رغم قرارات الامم المتحدة المختلفة، قد "خلقت حقائق" في المناطق التي احتلتها، وفي غضون ذلك لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للضغط على اسرائيل لكي تتخلى عن اية اراض احتلتها في اواخر الاربعينات وخاصة القدس الغربية.

وفي يوم ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ هاجمت اسرائيل القوات المصرية والاردنية والسورية فيما بعد في كل من سيناء والضفة الغربية فيما اسمته "ضربة وقائية". واعلن الجنرال موشيه دايان لدى احتلاله البلدة القديمة من القدس أن:

"قوات جيش الدفاع الاسرائيلي حررت القدس. لقد اعدنا توحيد المدينة الممزقة، عاصمة اسرائيل، ولقد عدنا الى اقدس مدينة ولن نفارقها ابدا مرة اخرى"(١).

ومن الجدير ذكره هنا، أن الولايات المتحدة وبقية دول العالم لم تعتبر الاحتلال الاسرائيلي للجزء الشرقي من المدينة "تحريرا"، ورغم ذلك فقد بدا واضحا ان فكرة اعتبار القدس مدينة مستقلة تحت اشراف الامم المتحدة كما دعا القرار رقم ١٨١، كانت قد تراجعت.

غيرت الولايات المتحدة موقفها بعد الحرب من موقف تأييد لاقامة نظام دولي في جميع انحاء القدس الى موقف يقول إن وضع المدينة المقدسة يجب ان يترك للمفاوضات بين الاسرائيليين والعرب(٢). وكان من الواضح ان ذلك الموقف نهج اكثر واقعية لان الامم المتحدة لم تعد مستعدة لادارة القدس، ولم يعد الاسرائيليون مستعدين للانسحاب من "عاصمتهم المركزية"، كما كان الفلسطينيون مصممين على نيل السيادة على الاجزاء التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، لكن الجميع أدركوا ان احتمال تجدد السيطرة العربية على فلسطين والقدس كان يتضاءل يوما بعد يوم، ولذا فان الموقف العربي مثله مثل الموقف الامريكي وموقف الامم المتحدة، اخذ يتغير.

كان من المؤكد ان المفاوضات بين الاسرائيليين والعرب بعد حزيران ستكون صعبة، فقد بدأت الحكومة الاسرائيلية فورا، بعد انتصارها في الحرب، في مصادرة الارض الفلسطينية في المناطق المحتلة والاستيطان فيها. وبالنسبة الى القدس وضواحيها فقد تكرر ادعاء اسرائيل بالحقوق التاريخية واستيطانها المدينة واعلان ضمها الفوري للجزء الشرقي من المدينة وهو الجزء الذي يضم حائط البراق (المبكى) والذي يعتبره اليهود اقدس اماكنهم الدينية، وذلك يوم ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧(٣).

لم يكن من المحتمل ان يقبل العرب، مسلمين ومسيحيين، بسط سيادة الدولة اليهودية على القدس الشرقية رغم اعلان اسرائيل المتكرر بمنح حرية العبادة لاصحاب جميع الاديان.

في يوم ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٦٧ اصدرت الحكومة الاسرائيلية مرسوما، يستند الى قانون اقرته الكنيست الاسرائيلية في اليوم السابق، يقضي ببسط القانون والصلاحية والادارة الاسرائيلية على منطقة تبلغ مساحتها ٧٠ كليومترا مربعا تقع شرقي خط الهدنة لعام ١٩٤٨، ووضعت هذه المنطقة ضمن صلاحية بلدية القدس الاسرائيلية وشملت بعض القرى الفلسطينية حول المدينة المقدسة والتي كانت في السابق تتمتع بوضع مستقل(٤). وقد وسع الامر العسكري رقم ٥٧٢٧ حدود بلدية القدس فكان مثابة ضم غير رسمي(٥).

وكما كانت الحال في السنوات التي سبقت حرب حزيران، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بما تقوم به اسرائيل من اعمال من جانب واحد بشأن القدس. وصدر يوم ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧ أول بيان امريكي بشأن وضع القدس بعد استيلاء اسرائيل على الجزء الشرقي منها، فقد أعلن الرئيس جونسون في مؤتمر صحفي أن:

> "القدس مسألة بالغة الأهمية في أية تسوية سلمية. ما من احد يتمنى ان يرى المدينة المقدسة مقسمة مرة اخرى باسلاك شائكة ومدافع رشاشة. ولذا فانني اهيب الليلة بجميع الاطراف ان توسع مداركها بحيث تأخذ مصالحها ومصالح العالم في القدس بعين الاعتبار في اية تسوية نهائية"(٦).

أقرت الجمعية العمومية للامم المتحدة القرار رقم ٢٢٥٣ يوم ٤ تموز/يوليو، فيما يتعلق بجهود اسرائيل لضم الاجزاء التي احتلتها من المدينة المقدسة، وشجب القرار، الذي امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليه، "الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس"(٧).

وفي الوقت ذاته كانت اسرائيل تهدم البيوت العربية في حارة المغاربة امام

حائط البراق (المبكى)(٨)، وبدأت اسرائيل بازالة المباني الواقعة حول وأمام حائط البراق (المبكى). وبلغ مجموع الفلسطينيين الذين طردتهم اسرائيل من بيوتهم في البلدة القديمة حوالي ٤ آلاف نسمة بعد اشعارات بالمغادرة امهلتهم مدة تراوحت بين بضع ساعات وبضعة ايام(٩).

أصدرت الجمعية العمومية في الامم المتحدة يوم ١٤ تموز/يوليو القرار رقم (٢٢٥٤) الذي أكدت فيه ان جهود اسرائيل لتغيير وضع القدس لاغية ملغية(١٠).

ورغم هذه القرارات ضد الاستيطان الاسرائيلي وعمليات طرد العرب وضم القدس الشرقية، واصلت الحكومة الاسرائيلية تغيير الطبيعة السكانية والجغرافية للمدينة. فبعد يومين من صدور قرار الجمعية العمومية رقم ٢٢٥٤، صدر الأمر العسكري الاسرائيلي رقم ٣٩ بنقل محكمة الاستئناف العربية من القدس الشرقية الى مدينة رام الله في الضفة الغربية، فأدى ذلك الى اضراب المحامين العرب الذين اعتبروا نقل جزء كبير من نظام المحاكم العربية (الاردنية) محاولة أخرى من جانب اسرائيل لفصل القدس عن الضفة الغربية(١١).

في ظل حكومة حزب العمل في اسرائيل، وهي الحكومة التي تدعي بأنها تؤيد التنازل عن الارض مقابل السلام، تمت مصادرة ٣٨٠٠ دونم من الارض الفلسطينية بصورة غير مشروعة لانشاء ما يسمى اليوم بالتلة الفرنسية ورامات اشكول والمجمع الصناعي في قلنديا شمال القدس(١٢)، وفي تلك الاثناء اعربت الحكومة الامريكية عن فزعها من جهود الحكومة الاسرائيلية لتغيير الوضع في الاراضي المحتلة، فبعثت القنصلية الامريكية في القدس الشرقية برقيتين تحملان الرقمين ٢١٥٥ و ٢٢٦٥ الى وزارة الخارجية الامريكية يومي ١٥ و ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٨، تعارض فيهما بشدة مصادرة اسرائيل للارض في القدس المحتلة(١٣).

وعلى الرغم من هذا القلق الظاهر لم تلتزم السياسة الامريكية بمحاولة الضغط على اسرائيل لانهاء احتلالها او استمرارها في ضم الارض العربية، وفي ايار/مايو عام ١٩٦٨ تبنى مجلس الأمن القرار رقم (٢٥٢) الذي نص على بطلان التوحيد

الاداري الاسرائيلي لشطري القدس، العربي (الاردني) والاسرائيلي(١٤). ومع ان المندوب الامريكي غولدبرغ ابلغ الأمم المتحدة بأن:

"الولايات المتحدة لا تقبل ولا تعترف باجراءات من جانب واحد تتخذها اية دولة في المنطقة مثل تغيير الوضع في القدس"(١٥).

الا ان الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت.

وبينما كانت الولايات المتحدة تمتنع في السابق عن حضور النشاطات الحكومية الاسرائيلية في القدس، فقد بدأت تفعل ذلك الآن. فالمعاهدات والاتفاقيات بين اسرائيل والولايات المتحدة، والتي لم تكن توقع في القدس، اصبحت توقع فيها الآن. اضافة الى ذلك بدأ السفراء الامريكيون يقدمون اوراق اعتمادهم للرئيس الاسرائيلي في القدس. وقد تشكل هذه التغييرات في السياسة الامريكية حيال القدس اعترافا واقعيا بالحكم الاسرائيلي في الاجزاء الغربية، لكن لا يمكن الادعاء بأن ذلك يشكل اعترافا قانونيا او شرعيا. وقد بقيت مباني وموظفو السفارة الامريكية في تل أبيب(١٦).

(٢) مشروع وليم روجرز ١٩٦٩

بعد أن تراجعت الأمم المتحدة عن تطلعها الى ادارة شؤون القدس كمدينة دولية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان من الواضح ان مسألة الترتيب النهائي للقدس الشرقية والاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ هي وحدها التي ظلت تعترض سبيل اتفاقية سلام شامل بين العرب واسرائيل، وقد ظل الأمر كذلك حتى اليوم.

تراجعت سياسة الولايات المتحدة ازاء القدس، مثلما تراجعت سياسة الأمم المتحدة ازاءها، في عام ١٩٦٧. ولما لم تعد مسألة تدويل القدس مطروحة على جدول الاعمال، فان ادارة الرئيس الجمهوري ريتشارد نكسون، التي تولت السلطة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٩،

"اعتبرت الاجزاء الشرقية من المدينة مناطق محتلة".

مثلما اعتبرتها ادارة جونسون الديمقراطية من قبل. وفي الأول من شهر تموز/يوليو عام ١٩٦٩ صرح المندوب الامريكي لدى الأمم المتحدة، تشارلز يوست، امام مجلس الأمن بما يلي:

"تعتبر الولايات المتحدة شطر القدس الذي وقع تحت سيطرة اسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧، كغيره من المناطق التي احتلتها اسرائيل، ارضا محتلة. ولذا فانه يخضع لاحكام القانون الدولي التي تحكم حقوق وواجبات السلطة المحتلة. ومن بين نصوص القانون الدولي التي تلزم اسرائيل، كما تلزم اية قوة محتلة، تلك النصوص التي ترى انه لا يحق للمحتل اجراء تغييرات في القوانين او الادارة غير تلك التي تستلزمها المصالح الامنية بشكل مؤقت، وان المحتل يجب ان لا يصادر او يدمر الملكية الخاصة .. (بموجب القانون الدولي) يجب ان يحافظ المحتل على المناطق المحتلة سليمة دون تغيير قدر الامكان، ودون التدخل في الحياة العادية للمنطقة، وان اية تغييرات يجب ان تقتضيها الضرورات الفورية للمحتل"(١).

كان المندوب الامريكي يشير الى ميثاق جنيف الرابع الذي وقعت عليه اسرائيل عام ١٩٤٩، ويبين هذا الميثاق القوانين التي يجب ان تتمسك بها القوة المحتلة كما تشير المادة ٤٧ من الميثاق الى مسألة الضم:

"الاشخاص المحميون المتواجدون في ارض محتلة، يجب ان لا يحرموا، بأية حال او هيئة مهما كانت، من الانتفاع بالميثاق الحالي ... وذلك عن طريق ضم (القوة المحتلة) كل الارض او جزءا منها"(٢).

وبعد ثلاثة ايام من خطاب المندوب الامريكي في مجلس الامن صوتت الولايات المتحدة، مع بقية الدول الاعضاء في مجلس الأمن الى جانب القرار رقم ٢٦٧ الذي وجه

"اشد عبارات" اللوم لاسرائيل لاتخاذها اجراءات لتغيير وضع القدس(٣).

كشفت ادارة الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون النقاب عن اولى محاولاتها لاحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط التي مزقتها الحروب، في المشروع الذي ينسب الى وزير الخارجية الامريكي وليم روجرز، وذلك يوم ١٢ ايلول/سبتمبر عام ١٩٦٩. وحول ما يتعلق بالقدس، جاء في مشروع وزير الخارجية روجرز :

"إن مسألة مستقبل وضع القدس مسألة معقدة نظرا لانها تمس ينابيع عاطفية ودينية وتاريخية عميقة، لقد اوضحنا مرارا وتكرارا خلال السنتين والنصف الماضيتين أنه لا يمكننا قبول اجراءات يقوم بها اي طرف من جانب واحد من شأنها ان تبت في الوضع النهائي للمدينة. اننا نؤمن بأن وضع المدينة يمكن ان يتحدد فقط عن طريق اتفاقيات بين الاطراف المعنية، ويعني ذلك بعبارات واضحة حكومتي الاردن واسرائيل، آخذين بعين الاعتبار مصالح الدول الاخرى في المنطقة ومصالح المجتمع الدولي.

اننا نؤمن بأن القدس يجب ان تكون مدينة موحدة لا قيود فيها على حركة الناس والبضائع، كما يجب ضمان حرية وصول الاشخاص من جميع الديانات والقوميات الى المدينة الموحدة. ان الترتيبات لادارة المدينة الموحدة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع سكانها، يهودا ومسلمين ومسيحيين. كما يجب ان يكون لكل من الاردن واسرائيل دور في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية في المدينة"(٤).

في الخامس عشر من شهر ايلول/سبتمبر وبعد المحاولة الاسرائيلية احراق المسجد الاقصى يوم ٢١ آب/اغسطس ١٩٦٩، اصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٧١. الا ان الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت عليه لانها لم تشعر بأن اسرائيل مسؤولة عن محاولة احراق المسجد(٥)، علما بأن اسرائيل مسؤولة عن حماية الاماكن المقدسة الواقعة تحت احتلالها.

واصلت اسرائيل، دون رادع من الامم المتحدة، بناء مستوطنات على اراض فلسطينية مصادرة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، فحدا ذلك مجلس الأمن الى اتخاذ القرار رقم ٢٩٨ باجماع الاصوات (١٥-٠) يوم ٢٥ ايلول/سبتمبر عام ١٩٧١، ودعا فيه اسرائيل الى:

"الكف بصورة مستعجلة عن اقامة وتشييد وتخطيط بناء مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس"(٦).

لكن اسرائيل ظلت ماضية في عزمها على الاستيطان في الاراضي التي احتلتها بالقوة من العرب عام ١٩٦٧، وخاصة حول القدس. وصرح الاسرائيليون انفسهم بأن سلسلة المستوطنات حول القدس:

"تهدف الى منع السكان الفلسطينيين من التوسع في القدس والى حشرهم في احياء فقيرة (غيتو) من ناحية نفسية"(٧).

وفي عام ١٩٧٥ صرح ابراهام عوفر، وزير الاسكان الاسرائيلي بأن:

"إسكان اليهود في القدس الشرقية يحظى "باولوية قصوى" لدى الحكومة الاسرائيلية"(٨).

والواقع ان ٧٠٪ من مجموع اليهود الذين تم توطينهم في الاراضي المحتلة يعيشون فعلا في منطقة القدس التي ضمتها اسرائيل بصورة غير مشروعة يوم ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧(٩).

ربما يكون الموقف الامريكي تجاه القدس قد تغير، لكنه ما زال يتعارض رسميا مع موقف الحكومة الاسرائيلية التي عقدت العزم على فرض سيادتها على القدس كلها.

(٣) اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨

خلافا لما افرزته حرب حزيران يونيو عام ١٩٦٧ من نتائج وآثار في موضوع القدس بالتحديد، فقد جاءت حرب (اكتوبر) تشرين الأول ١٩٧٣، التي اندلعت بسبب رفض اسرائيل اعادة الاراضي المصرية والسورية التي احتلتها عام ١٩٦٧،

بأثار ونتائج لها تأثير قليل على وضع القدس في الامم المتحدة او على سياسة الولايات المتحدة. فقد ادركت الولايات المتحدة ان العرب غير مستعدين لقبول الامر الواقع الذي فرضته حرب حزيران، لكنها كانت غير قادرة على او غير راغبة في ممارسة الضغط على اسرائيل لمقايضة الارض بالسلام.

وكما هو شائع في السياسة الامريكية فان رجال السياسة الذين يخوضون الانتخابات يدلون غالبا بتصريحات حول الشرق الاوسط بهدف كسب اصوات الناخبين في الحلبة الداخلية لا في أروقة الامم المتحدة. وبالتالي فان حاكم جورجيا السابق، جيمي كارتر، لم يبتعد كثيرا عن الخط المعلن لسياسة الولايات المتحدة الرسمية تجاه القدس عندما أيد ورقة معهد بروكنكز، بعنوان "نحو السلام في الشرق الأوسط"، والتي صدرت في كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٧٥. لم تطرح ورقة المعهد الامريكي حلا بعينه لمشكلة القدس لكنها اوصت بأنه، مهما كان شكل ذلك الحل، فانه لا بد من ان يفي بالمعيار التالي كحد أدنى :

يجب ان تتوفر حرية الوصول دون عائق الى جميع الاماكن المقدسة التي ينبغي ان يكون كل منها تحت وصاية اصحاب الديانة ذاتها.

يجب ان لا تكون هناك حواجز تقسم المدينة وتحول دون حرية التنقل في جميع انحائها.

يجب ان يتوفر لكل جماعة قومية داخل المدينة حكم ذاتي سياسي كبير، اذا رغبت تلك الجماعة في ذلك، ضمن المنطقة التي تهيمن عليها(١).

لم تغير ادارة الرئيس الامريكي جيرالد فورد، موقفها في ذلك عن ادارة الرئيس ريتشارد نيكسون التي حلت محلها عام ١٩٧٤. وبالنسبة الى الموقف الامريكي حول وضع القدس، فقد أعلن المندوب الامريكي لدى الامم المتحدة، وليام سكرانتون، يوم ١١ آذار/مارس ١٩٧٦ أن:

"توطين الاسرائيليين المدنيين في الاراضي المحتلة عمل غير مشروع".

ومضى المندوب الامريكي يقول إن القدس جزء من الاراضي المحتلة(٢). وفي

اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار/مارس عام ١٩٧٦ كرر السفير سكرانتون الموقف الامريكي المعروف ازاء القدس بقوله:

"ان مستقبل القدس يجب ان يتحدد فقط عن طريق ادوات وعملية مفاوضات واتفاق ومصالحة. اما المحاولات من جانب واحد لتحديد ذلك المستقبل مُسبقا فلا مكان لها"(٢).

عندما انتخب جيمي كارتر رئيسا للولايات المتحدة عام ١٩٧٦، بدأ فورا في السعي الى تحقيق تسوية بين مصر واسرائيل اعتقادا منه بان ذلك سيمهد السبيل لمفاوضات شاملة بين الدول العربية واسرائيل في المنطقة، لكن اتفاقيات كامب ديفيد، التي تعتبر وثيقة سلام بين مصر واسرائيل، لم تفعل شيئا لحل قضية القدس المعقدة. وفشلت تلك الاتفاقيات كذلك في احلال السلام في الشرق الأوسط.

كان رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن قد رفض، حتى قبل اتفاقيات كامب ديفيد ان يتزحزح، تحت اية ظروف، عن ادعائه بأن القدس تابعة لليهود بحق. ولم تغير موقفه هذا اتفاقية السلام التي وقعها مع اكبر واخطر اعداء اسرائيل. ولهذا فان اتفاقيات كامب ديفيد خلت تماما من اي ذكر للقدس بسبب حساسية الموضوع.

لم يكن بمقدور الرئيس المصري انور السادات، طبعا، ان يقبل علنا بالهيمنة الاسرائيلية الكاملة على الاجزاء العربية والاماكن الاسلامية في المدينة التي تعتبر مقدسة لدى المسلمين والمسيحيين على السواء(٤). ومع ان السادات وبيغن وكارتر وضعوا مسودة رسائل حول مسألة وضع القدس في المستقبل، الا ان تلك الرسائل حذفت من المعاهدة النهائية بسبب الخلافات الاساسية.

وكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، في كامب ديفيد:

"القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة دولة اسرائيل".

أما الرئيس المصري فقد كتب:

"القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية"، وإن "القدس العربية يجب ان تكون تحت سيادة عربية"، وإن "للفلسطينيين سكان القدس العربية الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة، باعتبارهم جزءا من سكان الضفة الغربية".

ووضعت الولايات المتحدة مسودة كتاب اوضحت فيه بجلاء ان الموقف الامريكي حيال القدس الشرقية يتلخص في اعتبارها "ارضا محتلة" وان الولايات المتحدة لا تعترف بضم المدينة الى اسرائيل. ورفض مناحيم بيغن التوقيع على الاتفاقيات اذا ارفق بها كتاب كهذا، ولذا كتب الرئيس الامريكي جيمي كارتر رسالة اكثر غموضا جاء فيها أن "موقف الولايات المتحدة أزاء حول القدس يظل كما أعلنه سفير الولايات المتحدة (غولدنج) في الجمعية العمومية للامم المتحدة يوم ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٧، وكما اعلنه بعد ذلك السفير الامريكي (يوست) في مجلس الأمن في الأول من تموز عام ١٩٦٩".

"كانت تلك محاولة متعمدة من جانب الرئيس جيمي كارتر لابقاء الموقف الامريكي من القدس غامضا من اجل ابرام اتفاقيات كامب ديفيد"(٥).

ثم كتب سايروس فانس وزير الخارجية الامريكي في عهد الرئيس كارتر، أن الموقف الامريكي من القدس الشرقية يعتبرها في الحقيقة ارضا محتلة.

"بيد انه اعترافا منا بالطابع الديني الخاص للمدينة، فان بامكاننا ان نتصور وضعا نهائيا للمدينة يختلف عن وضع الضفة الغربية. اننا نعتقد بأنه مهما كان شكل الحل الذي ستتمخض عنه مفاوضات مستقبلية فان ذلك الحل يجب ان يبقي المدينة غير مقسمة، وان يوفر حرية الوصول الى الاماكن المقدسة لدى اصحاب الديانات الثلاث، وان يضمن الحقوق الاساسية لجميع سكان المدينة"(٦).

أظهرت اتفاقيات كامب ديفيد مرة اخرى، الخلاف بين الولايات المتحدة واسرائيل حول وضع القدس. اذ اعتبر الرئيس كارتر الشطر الشرقي من المدينة المقدسة ارضا تحتلها اسرائيل وذلك على الرغم من "ضم" اسرائيل ذلك الشطر عام ١٩٦٧. وقد حرص السادات على عدم التخلي عن المطالب العربية في القدس لكن الحكام العرب نددوا بجهوده بوجه عام وهاجموه لانه "قوض دعائم تحرير القدس" بتوقيعه على اتفاقية كامب ديفيد.

تاسعا : المستوطنات الاسرائيلية و "الضم الرسمي" للقدس الشرقية

(١) السياسة الامريكية والامم المتحدة

تبقى مسألة السياسة الامريكية تجاه القدس الشرقية موضع الشبهات، اذ تصرح الولايات المتحدة بوضوح بأن القدس الشرقية "أرض محتلة"، لكنها، اي الولايات المتحدة، تواصل تقديم مبالغ ضخمة من المال سنويا للدولة العبرية التي تواصل بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة والقدس الشرقية.

لقد بدأت اسرائيل، في اعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ مباشرة، في مصادرة الارض الفلسطينية وبناء مستوطنات في المناطق التي استولت عليها. وذلك رغم اصرار الامم المتحدة والولايات المتحدة على أن تلك الاعمال تعتبر خرقا للقانون الدولي ولذا فانها غير مشروعة. ولم تمنع اتفاقيات كامب ديفيد، التي نصت على "حكم ذاتي" للفلسطينيين في ظل الاحتلال الاسرائيلي (علما بأن مطلب الفلسطينيين هو اقامة دولة مستقلة) اسرائيل من بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة.

وبينما كانت مفاوضات كامب ديفيد تشرف على الانتهاء، شكل مجلس الامن الدولي لجنة لدراسة موضوع المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. وقد جاء ذلك في اعقاب خطاب القاه موشيه دايان وزير خارجية اسرائيل في الجمعية

العمومية يوم ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨، وكشف ذلك الخطاب عن نوايا اسرائيل :

"بالنسبة الينا، فان مدينة القدس هي العاصمة الواحدة الوحيدة والازلية لاسرائيل. اننا لم ولن نتخذ عاصمة غيرها سواء اعترف الآخرون بذلك ام لم يعترفوا، لقد عقدنا العزم على عدم وضع وحدة القدس موضع شك، وكلنا أمل الآن في ان يشاركنا الآخرون موقفنا هذا"(١).

دأبت حكومات حزب العمل السابقة في اسرائيل على الادعاء بأن القانون الصادر يوم ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بشأن تطبيق السلطة القانونية الاسرائيلية على الشطر الشرقي من المدينة المقدسة، لم يكن في حقيقة الأمر ضما للمدينة. وقد صرح وزير الخارجية الاسرائيلي ابا ايبان في معرض رده على قرار الجمعية العمومية رقم ٢٢٥٣ بأن :

"عبارة ضم التي يستخدمها مؤيدو القرار خارجة عن مضمونها، اذ ان الاجراءات التي اتخذت تتعلق بدمج القدس في المجالات الادارية وتوفر الاساس القانوني لحماية الاماكن المقدسة في القدس"(٢).

اذ يستلزم الضم، بموجب القانون الدولي، ادعاء على الاقل لا مراء فيه، بالسيطرة الدائمة في المنطقة(٣). وقد اعلن موشيه دايان عام ١٩٦٧ أن اسرائيل "حررت القدس" "ولن تفارقها ابدا مرة اخرى"، وقال رئيس الوزراء الاسرائيلي، آنذاك ليفي اشكول "إن اسرائيل بدون القدس تشبه اسرائيل بلا رأس"، وما دامت تصدر مثل هذه التصريحات فان ادعاء كهذا يبدو كأنه لا يتطرق اليه الشك(٤).

هناك افعال محددة كافية قام بها الاسرائيليون للضم في القدس الشرقية وكلها تنكر ما ادعاه ابا ايبان من ان المدينة المقدسة لم تضم فعلا. وتشمل هذه الافعال مد شبكات الكهرباء والهاتف والمياه والخدمات الصحية والضرائب والجمارك الاسرائيلية الى القدس الشرقية. اما اكثر تلك الافعال وضوحا فهو استمرار الاستيطان(٥).

ان أشرطة المستوطنات التي اقيمت حول القدس تهدف الى منع الفلسطينيين القاطنين في القدس من التوسع وخلق شعور لدى سكان القدس بأنهم يعيشون في احياء قذرة(غيتو). ويستلزم مشروع "القدس الكبرى" الذي اعلن عنه عام ١٩٦٩ توسيع حدود مدينة القدس لتمتد من رام الله الى بيت لحم خلال ٤٠ سنة وهجرة ٩٠٠ الف يهودي الى المدينة. وانطوت هذه الخطوة على مصادرة ١٢ كيلومترا مربعا من الارض الفلسطينية في المدينة المقدسة وحولها(٦).

وقد كتب نائب رئيس بلدية القدس الاسرائيلي السابق، ميرون بنفنستي يقول:

> "اتخذت الحكومة الاسرائيلية طوال فترة زمنية موقفا غامضا. ففي الظاهر كانت تؤكد بأن الخطوات التي تم اتخاذها لا تشكل ضما، بينما للاستهلاك المحلي كانت تؤكد على ان الضم كامل وتام. لكن اثر التشريع الحكومي لم يشبه الغموض. فقانون الضم طبق القانون الاسرائيلي ومنطقة الاختصاص والادارة على المنطقة المضمومة"(٧).

اثار خطاب موشيه دايان عام ١٩٧٨ في الامم المتحدة القلق لانه تعارض بشكل صريح مع سياسة الولايات المتحدة وقرارات الامم المتحدة حيال القدس. فأصدر مجلس الأمن القرار رقم ٤٤٦ في اوائل عام ١٩٧٩ دعا فيه الى تشكيل لجنة تقوم :

> "بفحص الوضع المتعلق بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس".

وفي شهر آذار/مارس عام ١٩٧٩ اصدرت اللجنة تقريرا حول تحرياتها عن الاستيطان في الاراضي المحتلة، ونصت الفقرة ٢٣٢١ من التقرير س/١٣٤٥٠ على ان :

> "السكان العرب الذين ما زالوا يقطنون في تلك المناطق وخاصة في القدس والضفة الغربية، يتعرضون لضغط متواصل للهجرة لافساح المجال للمستوطنين الجدد الذين يتم تشجيعهم على القدوم الى المنطقة ..."(٨).

وفي الثاني عشر من شهر تموز/يوليو ١٩٧٩ قدمت اللجنة تقريرا آخر الى مجلس الأمن جاء فيه ان اللجنة وجدت ١٧ مستوطنة في القدس وحولها، اقيمت كلها على ارض استولت عليها اسرائيل في حرب حزيران، وقد اقامت اسرائيل على تلك الارض ٣٢٠ وحدة سكنية لليهود بينما هدمت ١٦٠ منزلا عربيا، كما صادرت اسرائيل ٦٠٠ منزل آخر ورحلت اكثر من ٦٥٠٠ مواطن فلسطيني عن أرض وطنهم لافساح المجال لتلك المستوطنات الجديدة(٩).

في العشرين من شهر تموز/يوليو ١٩٧٩ تبنى مجلس الامن القرار ٤٥٢ الذي دعا فيه اسرائيل :

"الى الكف بصورة مستعجلة عن اقامة وانشاء والتخطيط لبناء مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس".

لكن ادارة الرئيس كارتر التي كانت تسعى الى اعادة انتخابه للرئاسة مرة اخرى امتنعت عن التصويت(١٠).

وعلى اساس العمل الذي قامت به اللجنة التابعة لمجلس الأمن للتحقيق في المستوطنات في الاراضي المحتلة، اصدر مجلس الامن في الاول من آذار/مارس ١٩٨٠ القرار رقم ٤٦٥ الذي دعا فيه الى الكف عن بناء المستوطنات والى تفكيك المستوطنات القائمة في الاراضي المحتلة بما فيها القدس. فصوتت الولايات المتحدة الى جانب القرار، لكن في اعقاب الضجة التي أثارها اللوبي الصهيوني الامريكي، اعترف الرئيس كارتر في الثالث من آذار بأن ذلك كان خطأ وان "الموافقة على تصويت الولايات المتحدة في الامم المتحدة قد تمت مع الادراك بأن كل اشارة للقدس ستحذف. لكن الاخفاق في ايصال ذلك بوضوح نجم عنه التصويت الى جانب القرار بدلا من الامتناع عن التصويت"(١١).

ومثلما حدث في اتفاقيات كامب ديفيد أحجم الرئيس كارتر عن مجابهة الاسرائيليين وحلفائهم حول وضع القدس.

أما موقف ادارة الرئيس كارتر الرسمي حول وضع القدس عام ١٩٨٠ فقد

اعلنه الممثل الشخصي للرئيس في مفاوضات الشرق الاوسط، السفير صول م. لينوفيتش:

"يجب ان تبقى المدينة غير مقسمة الى الابد، مع حرية الوصول الى الاماكن المقدسة لجميع اصحاب الديانات. لكن وضعها النهائي يمكن حله في اللحظة المناسبة وفي جو من الثقة العميقة والتعاون والتفاهم بين جميع الاطراف"(١٢).

في الثلاثين من حزيران/يونيو ١٩٨٠ اصدر مجلس الامن القرار رقم ٤٧٦ داعيا الى :

"انهاء الاحتلال المتواصل للاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

فأيدت القرار ١٤ دولة بينما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت(١٣).

وفي الثلاثين من شهر تموز/يوليو ١٩٨٠ بددت اسرائيل كل حيرة تتعلق بنوايا الدولة العبرية في المدينة المقدسة باقرار الحكومة الاسرائيلية القانون الاساسي رقم ٥٧٤٠ الذي نص على ان :

"القدس الموحدة بأكملها، هي عاصمة اسرائيل"(١٤).

لم يبق هذا القانون مجالا للغموض واصبحت عملية "ضم" واضحة، فاصدر مجلس الامن الدولي على الفور القرار رقم ٤٧٨ الذي وبخ فيه اسرائيل على اتخاذها تلك الخطوة التي اعتبرها لاغية. وامتنعت الولايات المتحدة مرة اخرى عن التصويت رغم ان ادارة الرئيس كارتر رفضت ان تعتبر اعلان الحكومة الاسرائيلية أمرا مشروعا.

وفي الشهر التالي صادرت اسرائيل ١٣٥٠٠ دونم من الاراضي الفلسطينية

لتقيم عليها مستوطنات راموت، النبي يعقوب، تلبيوت الشرقية وجيلو، وكلها تقع في القدس الشرقية(١٥).

منذ ان "ضمت" اسرائيل بصورة غير مشروعة الشطر الشرقي من القدس، أصبح وضع الفلسطينيين في القدس يختلف عن وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية(١٦). ويشكل ال (١٤٥) الف فلسطيني في القدس ما نسبته ١٦٪ من المجموع الكلي لسكان الضفة الغربية. ويتمتع سكان القدس العرب بوضع "قانوني" يماثل وضع العرب الاسرائيليين، باستثناء المواطنة(١٧). اذ باستطاعة سكان القدس الشرقية العرب البقاء كمواطنين اردنيين ويتمتعون بالحقوق المدنية الاسرائيلية الشكلية ويحملون هوية القدس، على ان يظلوا خاضعين للقانون المدني الاسرائيلي وليس للحكم العسكري الاسرائيلي كما هي الحال في الضفة الغربية(١٨).

ومع ان اسرائيل حاولت دمج كليهما في الدولة اليهودية الا ان هناك فروقا واضحةً بين العرب الاسرائيليين وبين سكان القدس الشرقية. واكثر تلك الفروق وضوحا هو روابط سكان القدس الشرقية العرب مع الاردن. والتعليم العربي في القدس يتبع المنهاج الاردني في حين تتبع المدارس العربية الاسرائيلية المنهاج الاسرائيلي. ومثال آخر، مخيم شعفاط، فعلى الرغم من انه يقع داخل منطقة "الضم"، الا ان وكالة الغوث الدولية هي التي تتولى ادارته(١٩).

يعاني السكان العرب في القدس الشرقية، مثلما يعاني المواطنون العرب في اسرائيل، التمييز في تمويل الحكومة الاسرائيلية لمرافق الحياة في مجتمعهم. فمثلا، تطور النمو السكاني الاسرائيلي والفلسطيني كلاهما تطورا ملحوظا، فهناك نمو سكاني كبير في المدينة المقدسة لكن نسبة الاستثمار في القطاع العام هي ١:٩ لصالح اليهود. اما الاستثمار الخاص فهو اكثر انحيازا(٢٠). اضافة الى ذلك فقد تم بين عام ١٩٦٧ و ١٩٨٩ بناء ٧٠ الف وحدة سكنية لليهود في القدس بتمويل من الحكومة الاسرائيلية والمنظمة الصهيونية العالمية. وخلال الفترة ذاتها بنيت ٤٥٠ وحدة سكنية فقط للسكان العرب. وفي حين تجلب اسرائيل اليهود الذين ولدوا في الاتحاد السوفييتي وانحاء اخرى من العالم للاستيطان في المدينة

المقدسة، فان الفلسطيني حتى لو كان مولودا في القدس لا يسمح له بالاستقرار فيها اذا كان غائبا عن المدينة عندما احتلتها اسرائيل(٢١).

وهناك عبارة نقتبسها من اقوال رئيس بلدية القدس "الموحدة" تيدي كوليك، ربما تكشف لنا الوضع الحقيقي في المدينة المقدسة بالنسبة الى المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين:

"لم نعطهم ابدا الشعور بالمساواة أمام القانون ... لقد كانوا وسيبقون مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة. بالنسبة الى القدس اليهودية قدمت شيئا فلال الخمس وعشرين سنة الماضية، اما بالنسبة الى القدس الشرقية فماذا قدمت؟ هل بنيت فيها المدارس؟ لم اشيد شيئا. هل عبدت الارصفة؟ لم اعبد رصيفا واحدا. والمراكز الثقافية؟ لا شيء"(٢٢).

عاشرا : ادارة الرئيس رونالد ريغان والقدس

سنوات الحيرة

على النقيض من جيمي كارتر، الذي اتخذ قبل الانتخابات موقفا لا يحيد عن مواقف الحكومات الامريكية السابقة حول مسألة القدس، صرح رونالد ريغان اثناء حملته الانتخابية في شهر آذار/مارس ١٩٨٠ بأن :

"مدينة القدس غير المقسمة تعني سيادة اسرائيل على تلك المدينة"(١).

وقد تعارض هذا التصريح، طبعا، مع الموقف الرسمي الذي اتخذته الادارات الامريكية قبل ومنذ العام ١٩٦٧.

دشنت ملاحظة الرئيس الامريكي ريغان عهدا تميز بالتصريحات المتناقضة

والتراجعات فيما يتعلق بالموقف الامريكي الرسمي حيال وضع القدس. ففي الثاني من شهر شباط/فبراير عام ١٩٨١، اي بعد أشهر من انتخابه لرئاسة الولايات المتحدة، أعلن ريغان أنه:

"كان يختلف مع الادارة السابقة كلما اشارت للمستوطنات بأنها غير مشروعة ... انها ليست غير مشروعة"(٢).

في التاسع من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ابلغ رونالد ريغان منظمة يهودية امريكية بأن القدس يجب ان تبقى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، فتعارض هذا التصريح مرة اخرى مع السياسة الامريكية السابقة حول المدينة المقدسة، لكنه كان ذا اهمية خاصة لان ريغان لم يعد رجل سياسة يتشبث بالاصوات الصهيونية، بل كان رئيسا للولايات المتحدة. واضطر وزير خارجيته الكسندرهيج، في اعقاب الجدل الذي اثاره خطاب ريغان، الى اصدار بيان رسمي جاء فيه:

"ان السياسة الامريكية تجاه القدس هي وجوب بقاء المدينة غير مقسمة، مع ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة. اما الوضع المستقبلي للقدس فيجب ان يتحدد عن طريق المفاوضات".

وهكذا، فانه على الرغم من آراء الرئيس ريغان الشخصية فان الموقف الامريكي الرسمي حيال القدس ظل على حاله ولم يتغير(٣).

وفي العاشر من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨١، اصدرت الجمعية العمومية القرار رقم ٣٦/١٢٠ف باغلبية ١٣٩ صوتا مقابل صوتين (عارضته اسرائيل والولايات المتحدة)، الذي نص على أن القانون الاساسي الاسرائيلي حول القدس واعلان اسرائيل المدينة المقدسة عاصمة لها انما هو قانون باطل ولاغ ويجب الغاؤه"(٤).

توترت العلاقات الامريكية الاسرائيلية في اعقاب غزو اسرائيل لبنان في شهر

حزيران/يونيو عام ١٩٨٢. وأصدر الرئيس الامريكي ريغان في الأول من شهر ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٢ خطة حملت اسمه، وأشار فيها الى رغبة ادارته في ابقاء القدس موحدة والى ضرورة التفاوض حول الوضع النهائي للمدينة في المستقبل بين العرب واسرائيل. وبعد اسبوع من ذلك التاريخ. بعث ريغان رسالة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن بشأن وضع القدس جاء فيها:

"اننا ندعم تماما الموقف القائل بأن وضع القدس يجب ان يتحدد من خلال المفاوضات"(٥).

وبعد اسبوعين من اعلان خطة ريغان، نشر الاتحاد السوفييتي اقتراحاته حول الشرق الاوسط والمسماة خطة بريجنيف للسلام ... اقترح السوفييت وقبل ممثلو الفلسطينيين ذلك الاقتراح القاضي بأن:

"الجزء الشرقي من القدس الذي احتلته اسرائيل عام ١٩٦٧ والذي يقع فيه احد اقدس الاماكن الاسلامية، يجب ان يعود الى العرب ليصبح جزءا غير قابل للانفصال عن الدولة الفلسطينية"(٦).

في الوقت ذاته انعقد مؤتمر قمة عربي في فاس بالمغرب واقترح خطة سلام عربية دعت الى الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والى اقامة دولة فلسطينية في تلك الاراضي على ان تكون القدس الشرقية عاصمة لها(٧).

فشلت الدعوات او الخطط الثلاث في التوصل الى اتفاق، لان اسرائيل رفضت القبول بأي منها. ومع انه كانت هناك فروق بين الخطط الثلاث بشأن وضع الفلسطينيين القاطنين في الاراضي المحتلة، الا انه كان فيها جميعها تشابه اساسي هو ان: السيطرة الاسرائيلية على الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لم تكن سيطرة دائمة وانها غير مقبولة.

حادي عشر : ادارة الرئيس جورج بوش والقدس

عندما تولى جورج بوش رئاسة الولايات المتحدة في مطلع عام ١٩٨٩، كانت العلاقات الامريكية الاسرائيلية متوترة بسبب الطريقة العنيفة التي عالج بها الاسرائيليون الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة. ولم يكن الرئيس بوش، كغيره من الرؤساء السابقين، مستعدا للاعتراف بضم اسرائيل أجزاء من القدس لم تكن تحت سيطرتها قبل عام ١٩٦٧. وأحدثت قضايا الهجرة اليهودية والمستوطنات الاسرائيلية ووضع القدس الشرقية أبرز شرخ في العلاقات الامريكية الاسرائيلية منذ الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

طلبت الحكومة الاسرائيلية في اوائل عام ١٩٩٠ قرضا بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار بموجب وكالة امريكية ترعى برنامج تطوير دوليا، وطلبت اسرائيل كذلك قرضا من بنك تجاري بفائدة منخفضة تدعمه الحكومة الامريكية مع فترة سماح مدتها عشر سنوات قبل بدء التسديد للمساعدة في اسكان المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي. وكانت تلك المبالغ اضافة الى المعونة الامريكية السنوية لاسرائيل والتي تبلغ اربعة مليارات دولار.

لكن مسألة القرض بمبلغ (٤٠٠) مليون دولار أصبحت مثار جدل في الرابع عشر من شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٠ عندما صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير بأن :

"الحاجة تدعو اسرائيل الكبرى الى استيعاب موجة المهاجرين اليهود الجديدة(١).

كانت السياسةالامريكية الرسمية حول مسألة الصراع العربي-الاسرائيلي تقوم على اساس قراري الامم المتحدة٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يقضيان بمقايضة الارض بالسلام. فاغضب تصريح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير ادارة الرئيس بوش في وقت كانت تحاول فيه، ولو في الظاهر، تحريك عملية السلام الصعبة مرة اخرى.

قامت الولايات المتحدة بالرد على تصريح شامير في الرابع والعشرين من كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٠ عندما اعلن احد كبار موظفي وزارة الخارجية الامريكية الذي لم يكشف النقاب عن اسمه، أن من غير المحتمل ان تحصل اسرائيل على الاموال الاضافية اذا ما استمرت في عرقلة عملية السلام وحاولت توطين اليهود في الاراضي المحتلة(٣). فردت حكومة اسرائيل على ذلك بقولها انه لا يمكن "ممارسة الضغط عليها" وأن تهديدات كهذه "غير ذات اثر"(٣).

اتسعت شقة الخلاف عندما ابلغ جيمس بيكر، وزير الخارجية الامريكية، لجنة تابعة للكونغرس بان ضمانات القرض لمساعدة اسرائيل على اسكان المهاجرين اليهود الجدد يجب ربطها بتجميد جميع النشاطات الاستيطانية التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة(٤). واوضح الرئيس جورج بوش بعد يومين من ذلك التاريخ ما تعنيه الاراضي المحتلة عندما اكد ثانية :

"إن الولايات المتحدة تعتبر القدس الشرقية "ارضا محتلة" مثلما ظلت تعتبرها منذ عام ١٩٧٥"(٥).

واثار الرئيس بوش الاعتراضات على "المستوطنات الاسرائيلية الجديدة في القدس الشرقية"(٦).

كان تصريح الرئيس بوش هو اول تصريح خلال بضع سنوات، يشير فيه رئيس امريكي الى القدس الشرقية بانها "ارض محتلة". فاستشاطت الحكومة الاسرائيلية غضبا واتسعت شقة الخلاف بين الحكومتين خلال اشهر الصيف.

فالقدس، بالنسبة الى الاسرائيليين، - شرقها وغربها - لم تكن مسألة يقبل التفاوض عليها. ورد شامير على ذلك بقوله :

"لا توجد مستوطنات في القدس الشرقية".

واضاف يقول :

"القدس ليست موضع مفاوضات"، وان "سياستنا تقضي بجلب اكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود السوفييت الى القدس في اقرب وقت ممكن"(٧).

في الثاني عشر من شهر آذار/مارس اصدرت وزارة الخارجية الامريكية بيانا حاولت فيه تعديل بعض المواقف:

"اننا نعترف بحساسية الموضوع. وقد اوضحنا ان القدس لن تقسم مرة اخرى ابدا"(٨).

وبعث الرئيس بوش كذلك رسالة الى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك كرر فيها الموقف الامريكي من ان القدس :

"يجب ان لا تكون مدينة مقسمة مرة اخرى"(٩).

كان موقف كل من اسرائيل والولايات المتحدة واضحا ازاء المدينة المقدسة: فالرئيس الامريكي لا يريد ان يعيد تقسيم القدس، لكنه لن يعترف بسيطرة اسرائيل على المناطق التي استولت عليها عام ١٩٦٧. اما شامير فقد اعتبر القدس كلها العاصمة الموحدة لاسرائيل، وانه لا يقبل بالقول أن المناطق اليهودية في الاجزاءَ العربية هي "مستوطنات".

لقد ساعدت تصريحات الرئيس بوش، التي اكد فيما بعد انه غير نادم عليها، على اسقاط حكومة العمل والليكود في الخامس عشر من شهر آذار/مارس، ويبين ذلك مدى حساسية موضوع القدس.

وفي شهر ايار/مايو عام ١٩٩٠ تناقلت الانباء عن الرئيس بوش قوله أن الولايات المتحدة ستعارض اسرائيل، حتى في الامم المتحدة، اذا لم توقف توسيع المستوطنات في الاراضي المحتلة. وقد جاءت رسالة الرئيس في اعقاب تأكيد حكومة الليكود الجديدة على توسيع الاستيطان في الاراضي المحتلة. فرفض شامير في رده بعد اسبوعين شروط محادثات السلام التي ترعاها الولايات المتحدة بين اسرائيل والفلسطينيين(١٠).

عقد وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر اول لقاء له مع دافيد ليفي، وزير خارجية اسرائيل، في شهر ايلول/سبتمبر عام ١٩٩٠، وربط بيكر مرة اخرى

مسألة المستوطنات الاسرائيلية بالمساعدة الامريكية لاسكان اليهود السوفييت. وكان الكونغرس الامريكي قد وافق على قرض الاسكان بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار في الربيع لكن كان لا بد للرئيس بوش من اقراره. ابلغ بيكر ليفي بأن الولايات المتحدة تريد تجميد جميع النشاطات الاستيطانية وبوجه خاص وقف توسيع المستوطنات القائمة. وارادت الولايات المتحدة ايضا ان تقدم اسرائيل تقارير عن الاموال التي تصرف على المستوطنات. وذكرت الانباء أن الولايات المتحدة لم تعد تؤمن بالوعود الشفوية التي يقطعها الاسرائيليون بأنهم لن ينفقوا المعومة الامريكية فيما وراء الخط الأخضر(١١).

في الثاني من شهر تشرين الأول/اكتوبر وافقت ادارة الرئيس جورج بوش على تحويل القرض الى اسرائيل بشرط ان تستخدم حكومة شامير تلك الاموال فقط "في مناطق كانت تحت الادارة الاسرائيلية قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ (اي استثناء القدس الشرقية) وان تقدم تقارير سنوية عن التمويل الاسرائيلي للمستوطنات وذلك كنوع من التحقق من أن القرض لن يحرر مبلغا معادلا له ليصرف على النشاط الاستيطاني(١٢).

وفي الثامن من شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، اصدرت الامم المتحدة قرارا يندد بتصرف اسرائيل، عندما لقى سبعة عشر فلسطينيا مصرعهم بنيران اسرائيلية في الحرم القدسي الشريف، ورحبت الامم المتحدة بقرار السكرتير العام للامم المتحدة ايفاد مبعوثين خاصين للتحقيق في الحادث. لكن الاسرائيليين رفضوا استقبال بعثة تحقيق في القدس الشرقية ... واعلنوا ان :

> "اسرائيل لن تتعاون مع وفد تخشى انه يسعى الى تقويض دعائم سيادتنا على العاصمة"(١٢).

اعتبرت الولايات المتحدة أعمال القتل ذات اهمية بسبب وضع القدس. وفي معرض مقارنته اعمال العنف في كشمير، بالهند، بمذبحة الحرم القدسي الشريف، أبلغ مساعد وزير الخارجية الامريكي جون كيلي الكونغرس بأن :

"هناك فرقا بين جبل الهيكل والمذابح في الهند من حيث ان الاحداث في القدس وقعت في مدينة لم يتحدد وضعها النهائي حتى الآن، ولذا فان هناك نزاعا دوليا حول السيادة على اجزاء، على الاقل، من تلك المنطقة، في حين لا يوجد نزاع من هذا القبيل في المدن الهندية التي تقع فيها اعمال عنف"(١٤).

وفي اليوم الذي رفضت فيه اسرائيل التعاون مع لجنة تقصي الحقائق التابعة للامم المتحدة اعلنت حكومة شامير عن اقامة مستوطنة جديدة في القدس الشرقية، هي مستوطنة "هارهوما" الواقعة بالقرب من بيت ساحور والمخطط لها أن تستوعب خمسة وعشرين الف نسمة(١٥).

بعد يومين من وقوع مذبحة الحرم الشريف في القدس، نشرت وزارة الخارجية الامريكية الرسالة التي كتبها دافيد ليفي الى بيكر مقابل موافقة ادارة الرئيس بوش النهائية على القرض بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، وقد جاء الاعلان عن نص تلك الرسالة بعد ان ادعى مسؤولون اسرائيليون بأن لا وجود لالتزام بوقف بناء المستوطنات واسكان المهاجرين في القدس الشرقية. وكان ليفي قد كتب في رسالته المؤرخة في ٢ تشرين الأول/اكتوبر بأنه:

"... تمشيا مع التأكيدات التقليدية التي تقدمها حكومة اسرائيل في اتفاقيات المعونة، فان استعمالات ضمانات قرض الاسكان ستقتصر على المناطق الجغرافية التي كانت تخضع لادارة حكومة اسرائيل قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧"(١٦).

واعترف احد مساعدي ليفي بأن الرسالة كانت تشكل "خطأ جسيما في السياسة" لان نص الرسالة لمح الى موافقة اسرائيل على عدم توطين المهاجرين في القدس الشرقية وبقية الاراضي المحتلة. والواقع ان صحيفة اسرائيلية كتبت أن لدى الحكومة الاسرائيلية "خططا فعلية" لتوطين اليهود السوفييت في القدس الشرقية "بالآلاف"(١٧). واشار تيدي كوليك، رئيس البلدية، الى ان لدى البلدية خططا جاهزة لانشاء ١٢ الف وحدة سكنية لليهود السوفييت في القدس الشرقية "فورا". واشار رئيس البلدية كذلك الى وجود خطط لدى وزارة الاسكان لبناء مساكن لخمسة الآف مهاجر يهودي في القدس كل سنة على مدى ثماني سنوات. ومن المقرر ان تبنى

معظم هذه البيوت في القدس الشرقية(١٨).

بعد اقل من اسبوع من تأكيد ليفي بأن السياسة الاسرائيلية كانت تقضي بعدم:

"توجيه او توطين اليهود السوفييت وراء الخط الأخضر"

اعلن شامير ان حكومته ستواصل بناء المساكن في القدس الشرقية وانها ستوطن المهاجرين الجدد هناك(١٩)، واعلن وزير الاسكان ارئيل شارون فيما بعد ان :

لا وجود لخط اخضر في القدس"، وادعى بأن الحكومة "لم تتعهد ابدا بأي التزام نحو القدس ... وسنفعل كل شيء في سبيل توطين اليهود في القدس"(٢٠).

وفي السادس عشر من تشرين الأول/اكتوبر صرح جيمس بيكر بأن موقف الولايات المتحدة ازاء خطر الاستيطان في القدس الشرقية موقف واضح ..

"فالقدس الشرقية لم تكن تحت ادارة اسرائيلية قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧. لا ادري سبب عدم وضوح هذا الأمر"(٢١).

وفي نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، كان بيكر لا يزال يؤجل تنفيذ برنامج ضمان قرض الاسكان لانه، كما قيل، ظلت تساوره الشكوك حول موقف الحكومة الاسرائيلية"(٢٢).

وافقت ادارة الرئيس جورج بوش في اواخر شهر شباط/فبراير ١٩٩١ على دعم القرض لاسرائيل، اذ ان الموقف الاسرائيلي من حرب الخليج اضعف موقف واشنطن بشأن القرض والمستوطنات. ولم يكن واضحا ما اذا كان ليفي قد قدم تأكيدات خطية اخرى الى بيكر فيما يتعلق بتوطين اليهود السوفييت في القدس الشرقية. ولم تكن ادارة بوش مستعدة لتغيير موقفها الذي يعتبر القدس الشرقية

ارضا محتلة. ورغم ان الحكومة الامريكية وقعت على اعطاء القرض لاسرائيل، الا ان ادارة بوش تواصل اعتبار اقامة اية مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خرقا للاتفاق. ولا تزال الولايات المتحدة تصر على ان المدينة المقدسة يجب ان لا تقسم مرة اخرى، لكنها ترى، كغيرها من الادارات الامريكية السابقة، ان الوضع النهائي للقدس يجب ان يتم التفاوض عليه بين اسرائيل والعرب.

ثاني عشر : خاتمة

لما كانت الولايات المتحدة هي الداعم الاقتصادي والسياسي الرئيسي لاسرائيل وهي الآن صاحبة النفوذ الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، فلا بد من ان تقوم بالدور الرئيسي في اية تسوية سلمية منظورة بين اسرائيل والشعب الفلسطيني وادعاءاتهما المتناقضة حول القدس. وقد اشارت هذه الدراسة الى بضع نقاط من الخلاف الاساسي الظاهر بين الحكومات الامريكية والاسرائيلية المتعاقبة، لكنها لم تورد اية اشارة الى ممارسة الولايات المتحدة الضغط على اسرائيل لتحملها على تغيير سياساتها وممارساتها التي تندد بها الولايات المتحدة علانيا، احيانا.

ظل الموقف الامريكي، منذ حرب حزيران ١٩٦٧، يرى ان الوضع النهائي لمدينة القدس يجب ان يتحدد بالمفاوضات بين العرب والاسرائيليين، وعلى اساس هذا الموقف اعتبرت الادارات الامريكية المختلفة، او كما قال الرئيس جورج بوش

"صنفت" القدس الشرقية بأنها ارض محتلة.

ولهذا كان من الطبيعي ان تحتج الولايات المتحدة بشكل متكرر ضد مصادرة اسرائيل الارض في القدس الشرقية المحتلة، وان ترفض الاجراءات المتخذة من جانب واحد لتغيير وضع القدس. لكن عرض واعادة عرض الموقف الامريكي حيال القدس من جانب مسؤولين امريكيين عديدين، لم يمنع اسرائيل من القيام

بنشاطات استيطانية كبرى في القدس، كما لم يمنع اسرائيل من المضي في تطبيق القانون الاسرائيلي وضم المدينة العربية. فكانت المحصلة هي انه في حين تندد الولايات المتحدة رسميا بالافعال الاسرائيلية فانها من ناحية عملية وقفت موقف اللامبالاة ازاء هذه الافعال. ان بمقدور اسرائيل. ان تعيش مع الاحتجاجات والتنديدات الامريكية طالما كانت تلك لا تؤدي الى فرض قيود مالية او غيرها من شأنها ان تحد من خطط اسرائيل في القدس الشرقية وبقية الاراضي المحتلة. وتبدي هذه العلاقة قدرا ضئيلا من الدلائل على التغيير. وبينما كان وزير الخارجية الامريكية جيمس بيكر يدلي ببيان صحفي، عرف انه يحظى بتأييد صريح من الرئيس بوش، يصف فيه الاستيطان الاسرائيلي المتواصل في الاراضي المحتلة بأنه "اكبر عقبة واحدة في طريق السلام"، بالمنطقة، الا انه اكد على الفور بأن الولايات المتحدة لا تنوي ممارسة ضغط على اسرائيل (لتغيير سياستها الاستيطانية).

وبينما ظلت المطالب العربية والاسرائيلية في القدس غير قابلة للتوفيق في الظاهر طيلة فترة الصراع العربي الاسرائيلي، الا ان الهيمنة الامريكية في المنطقة، في اعقاب تراجع حضور الاتحاد السوفييتي وغداة حرب الخليج، لم تكن اكبر منها الآن. ربما تكون الموجة الأخيرة من النشاط الدبلوماسي في المنطقة جزءا من سياسة امريكية اوسع حول الصراع العربي-الاسرائيلي بهدف التقريب بين الجانبين على امل ان تسوى المفاوضات في نهاية الامر مسألة الادعاءات المتناقضة حول القدس وغيرها من المسائل القائمة. ومن جهة اخرى، ربما كانت تلك السياسة تهدف فقط الى ابقاء بعض، وليس كل، الزعماء العرب في غبطة من امرهم، وبذا فانها تشجع الانقسام واستمرار ان لم يكن زيادة اتكال هؤلاء الزعماء على امريكا.

ان الموقف الامريكي الرسمي الذي صيغ منذ العام ١٩٦٧، وان لم يكن متطابقا مع الآراء العربية والفلسطينية، الا ان بامكانه ان يطرح وضعا نهائيا للقدس يكون مقبولا للعرب والفلسطينيين. فعلى المستوى الرسمي على الأقل فان هذا الموقف الامريكي يتعارض بوضوح مع موقف الحكومة الاسرائيلية وربما ظل كذلك. لكن اذا حكمنا على الأمور في ضوء العجز الامريكي السابق فان اسرائيل لن تتعرض الى ضغط يجبرها على اعادة النظر في موقفها لا حول وضع القدس فحسب، بل حول ملف كامل من المسائل المتعلقة بتسوية الصراع

العربي-الاسرائيلي.

الى اين يمكن ان تؤدي السياسة الامريكية ازاء القدس؟ سؤال ذو صلة بالموضوع في وقت تبدي فيه الولايات المتحدة اهتماما بعقد مؤتمر سلام تأمل ان يبدأ مسيرة لحل الصراع العربي-الاسرائيلي الذي دام طويلا. ان على السياسة الامريكية ان لا تتجاهل الرأي العام العالمي حول القدس، وعليها ان لا تتجاهل كذلك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الارض بالقوة. ومما يعدل ذلك اهمية ان الولايات المتحدة، من ناحية المبدأ، ظلت تدعي دائما بأنها تناصر حق تقرير المصير للشعوب والامم المكافحة. وفي الوقت الذي يبدي فيه الشعب الفلسطيني والدول العربية انفتاحا على امكانيات احلال سلام من شأنه ان يضمن لهم حقوقهم المشروعة وتطلعاتهم، فان اسرائيل تتجاهل التطورات الايجابية في المنطقة وتصر على موقفها الذي قد يعرقل جميع جهود السلام، ومنها جهود الولايات المتحدة، التي تدعمها بسخاء منذ امد طويل.

تزداد السياسة الامريكية ازاء وضع القدس تعقيدا لا محالة نتيجة لاعتبارات داخلية قوية، لكنها اذا طرحت محاولة جادة لحل الصراع العربي-الاسرائيلي، فان عليها، اذا ارادت ان تتكلل جهودها بالنجاح، ان تدعم تلك الجهود باجراءات واضحة وحاسمة في مجال العلاقات الثنائية مع اسرائيل. لا بد من ان تفهم اسرائيل انها اذا كانت ترغب في ان تصبح جزءا من الشرق الأوسط الجديد الهادىء، فان عليها ان تبدي مرونة لازمة لوضع حد للعداء مع جيرانها العرب وان تعيد ترتيب علاقاتها مع الفلسطينيين.

في المباحثات الأخيرة حول امكانية اجراء محادثات سلام في المستقبل اقترح استبعاد موضوع القدس الى مرتبة دنيا بحيث لو عقد مؤتمر سلام، فانه لن يتم بحثه طبقا لجميع السيناريوهات المتوقعة، حتى مرحلة متأخرة وغير محددة التاريخ. واذا سلمنا، بناء على الدلائل السابقة، بأن من غير المحتمل ان تمارس الولايات المتحدة ضغطا على اسرائيل يحملها على تقديم تنازلات ذات قيمة في الصراعين الفلسطيني-الاسرائيلي والعربي-الاسرائيلي، فان من غير المحتمل ابدا ان تغير اسرائيل من تصرفها ازاء مسألة وضع القدس الحساسة. واذا كان ذلك يسبب احراجا لصانعي السياسة الامريكيين، فان من المحتمل كثيرا ان يؤدي في

نهاية الامر الى تجدد المواجهة العسكرية بين العرب والاسرائيليين، وسيزج بالفلسطينيين والاسرائيليين في حلقة مفرغة من اعمال العنف والانتقام.

لهذا فان الولايات المتحدة مدعوة الى ابداء صلابة وموقف قيادي فيما يتعلق بالقدس والصراع العربي-الاسرائيلي كتلك التي ابدتها ازاء صراعات اخرى في العالم وفي الشرق الاوسط. واذا فشلت الولايات المتحدة في حشد التأييد اللازم لجهودها في احلال السلام بين اسرائيل والعرب، واذا سمحت لاسرائيل بمواصلة تقويض جهودها في هذا السبيل، فان اي فضل وتمسك بالمبادىء قد تدعيه امريكا لنفسها سيكون موضع شك. ولابد من قبل امم وشعوب الشرق الاوسط. ان السياسة يجب ان لا تكون مجرد صياغة مبادىء يستسيغها السمع، بل انها فن تطبيق هذه المبادىء رغم الصعاب المعقدة التي تعترض سبيلها. ان التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة يكمن في تطبيق هذه المبادىء في السعي الى ايجاد حل للصراع على القدس والنزاع العربي-الاسرائيلي بشكل اوسع. وسيؤدي ذلك لا محالة الى معارضة داخلية في الولايات المتحدة والى معارضة الحكومة الاسرائيلية اليمينية الحالية. وستكشف الايام القادمة عما اذا كانت الولايات المتحدة قادرة على التغلب على هذا التحدي.

الهوامش

أولا: أهمية القدس لاصحاب الديانات الثلاث

1. Ethan Nadelmann, The significance of Jerusalem to Jews and Moslems, to Arabs and Israelis, May 1979. PASSIA library.
2. Larry Collins and Dominique Lapierre, O Jerusalem !, (Pan Books: London), 1972.
3. Joshua Prawer, The History of the Jews in the Latin Kingdom of Jerusalem, (Clarendon Books : Oxford), 1988.
4. Donald Neff, Warriors for Jerusalem: The Six Days that changed the Middle East, (Simon and Schuster: New York), 1984.
5. Nadelmann, Ibid.
6. Ibid.
7. Neff, Ibid.
8. Ibid.
9. Collins and LaPierre, Ibid.

ثانيا: المدينة المقدسة في ظل الحكم العثماني وظهور الحركة الصهيونية السياسية

1. Henry Cattan, "Israeli Concepts, Policies and Practices in Jerusalem." PASSIA Library, Research Paper.
2. Khouri, p. 103
3. Mandel, Ibid.
4. Prof. Haim Z'ew Hirschberg, Walter Pinhas, Joshva Kaniel (mershine) "Under Ottoman Rule (1517-1917)", Jerusalem, (Keter publishing: Jerusalem.) 1973, p. 77-142.
5. Idid.
6. Michael Avi-Yonah, Jerusalem, (Israel Publishing Institute, Ltd.) 1978.
7. George Antonius, The Arab Awakening, (Paragon Books: New York.) 1946.
8. Nevolle J. Mandel, The Arabs and Zionism Before World War I, (University of California Press : Berkley), 1978.

9. A.W. Kayyali, Palestine, a Modern History. (Third World Center: London.), 1978.
10 Neff, Ibid.
11 H. Eugene Bovis, The Question of Jerusalem: 1917-1968. (Hoover Institute: Standford, Ca.), 1971.
12. Collins and Lapierr, Ibid.
13. Ibid.
14. Kayyali, Ibid.
15. Mandel, Ibid.

ثالثا: بريطانيا والقدس

1. William Miller, The Ottoman Empire and its Successors, 1801-1927. (Frank Cass & Co., London), 1966.
2. Yossi Feintuch, U.S. Policy on Jerusalem, (Greenwood Press: N.Y.).1988.
3. PASSIA 1991 Diary, (Palestine Academic Society for the Study of International Affairs: Jerusalem), 1991.
4. Khouri, Ibid.
5. PASSIA, Ibid.
6. Khouri, Ibid.
7. Antonius, Ibid.
8. Ibid.
9. Khouri, Ibid.
10. H. Evgene Bovis, The Jerusalem Question. 1917-1968, (Hoover Institute : Standford CA.), 1971.
11. Terence Prittie, "Jerusalem Under the Mandate," Jerusalem, edited by Msgr. John M. Oesterreicher and Anne Sinai, 1975.
12. Dan Bahat, Carta's Historical Atlas of Jerusalem, an illustrated Survery. (Carta : Jerusalem), 1983.
13. Prittie, Ibid.
14. Bovis, Ibid.
15. PASSIA, Ibid.
16. Prittie, Ibid.
17. Bovis, Ibid.
18. John Gray, A History of Jerusalem, (Robert Hale: London), 1969.
19. Ibid.
20. Prittie, Ibid.

رابعا: سياسة الولايات المتحدة
ومسألة القدس قبل ١٩٤٧

1. David Golding, United States Foreign Policy on Palestine and Israel: 1945-49, (Ann Arbor MI., University Microfilms ltd.) 1969.
2. Feintuch, Ibid.
3. Golding, Ibid.
4. Gray, Ibid.
5. Colin Chapman, Whose Promised Land?, (Lion Publishing : Oxford), 1983.
6. Grey, Ibid.
7. Khouri, Ibid
8. Meron Benvenisti, "The Search for a magic formula", The Sheperd's War, (Jerusalem Post : Jerusalem), 1989.
9. Chapman, Ibid.

خامسا: السياسة الامريكية الرسمية
والأمم المتحدة ١٩٤٧ - ١٩٥٠

1. H. Evgene Bovis, The Jerusalem Question: 1917-1968, (Hoover Institute: Standford, CA.), 1971.
2. Khouri, Ibid.
3. Ibid.
4. Meron Benvenisti, "The Search for a Magic Formula," The Shepherd's War: Collected Essays (1981-1989). (The West Bank Data Base Project/The Jerusalem Post), 1989.
5. Khouri, Ibid.
6. Magnus, Ibid.
7. Khouri, Ibid.
8. Allan Gersow, Israel, The West Bank and International Law, (Frank Cass : London) 1978.
9. Michael Palumbo, The Palestinian Catastrophe (Quartet Books: London), 1987.
10. Khouri, Ibid.
11. Collins and Lapierre, Ibid.
12. Ginio, Ibid.
13. Palumbo, Ibid.

14. Feintuch, Ibid.
15. Benvenisti, "The Sheperd's War," Ibid.
16. Palumbo, Ibid.
17. Magnus, Ibid.
18. Khouri, Ibid.
19. Ibid.
20. Ibid.
21. Cattan, Ibid.
22. Benvenisti, "The Sheperd's War," Ibid.

سادسا: الموقف العربي وقضية القدس

1. Khouri, Ibid.
2. Nijim, Ibid.
3. Chapman, Ibid.
4. Cattan, Ibid.
5. Khalidi, Before the Diaspora (Institute for Palestine Studies, Washington DC), 1984.
6. Davis, Israel: An Apartheid State, 1987.
7. Cattan, Ibid.
8. Feintuch, Ibid.
9. Khouri, Ibid.
10. Ibid.
11. Cattan, Ibid.
12. "The Massacre of Palestinians at Harem al-Sharif, October, 1990", by the Palestine Human Rights Information Center, Jerusalem.
13. New York Times, April 11, 1969.
14. "The Search for Peace in the Middle East: Documents and Statements, 1967-79," Report for the Subcommitee on Europe and The Middle East of the Committee on Foreign Affairs, U.S. House of Representatives, Washington D.C., 1979.
15. PASSIA 1991 Diary, (Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs: Jerusalem 1991.
16. US House of Representatives, Ibid.
17. Newsweek, March 21, 1979.
18. "The Search for Peace," Ibid.
19. Newsweek, April 2, 1979.

20. Khouri, Ibid.
21. Geoffry Aronson, Israel, the Palestinians and the Intifada: Creating Facts in the West Bank (Regal Pal Ltd.: London), 1990.
22. Khouri, Ibid.
23. PASSIA, Ibid.
24. Kalil Touma, "PLO is committed to a settlement which is guaranteed security to all", in Al-Fajr, March 19, 1990.

سابعا: اسرائيل وقضية القدس

1. Ginio, Ibid.
2. Neff, Ibid.
3. Ginio, Ibid.
4. Neff, Ibid.
5. Adler, Ibid.
6. Ibid.
7. Magnus, Ibid.
8. Khouri, Ibid.
9. Feintuch, Ibid.

ثامنا: الولايات المتحدة وقضية القدس

(١) تغييرات رسمية بعد حرب حزيران ١٩٦٧

1. Pfaff, Ibid.
2. Adler, Ibid.
3. Donald S. Will, "Zionist Settlement Idelogy and its Ramifications for the Palestinian people," The Journal of Palestine Studies, Vol. XI, No. 3, Spring 1982.
4. Meron Benvenistvi, The West Bank Handbook, (Jerusalem Post, Jerusalem) 1984.
5. Hirst, Ibid.
6. Documents, ed. by Lukacs, Ibid.
7. Pfaff, Ibid.
8. Hirst, Ibid.
9. Institute for Palestine Studies, Bervit, 1972.

10. "The Search for Peace in the Middle East, Documents and Statements, 1967-79," Ibid.
11. Raja Shehadeh and Jonathan Kuttab, The West Bank and the Rule of law, (International Commission of Jurists/Law in the Survice of man: Geneva). 1980.
12. Institute for Palestine Studies, Ibid.
13. Stephen Green, Living by the Sword : America and Israel in the Middle East, 1968-87. (Faber and Faber : London), 1988.
14. Donald Neff, "The Struggle over Jerusalem", Arab-American Affairs Journal, winter 1987-88, No. 23.
15. Lukacs, Ibid.
16. Adler, Ibid.

(٢) مشروع وليم روجرز ١٩٦٩

1. United Nations Security Council Official Records, 1483rd meeting, July 1, 1969, p. 11
2. Treatment of Palestinians in Israeli-Occupied West Bank and Gaza, Report of the National Lawyers Guild, 1977 Middle East Delegation.
3. Donald Neff, "The Struggle over Jerusalem". Arab-American Affairs Journal, winter 1987-88, No. 23, p. 15.
4. Documents on the Israeli-Palestinian Conflict, 1967-1983, edited by Yehuda Lukacs, (Cambridge University Press), 1984.
5. Neff, Ibid.
6. Ibid.
7. Will, Ibid.
8. Ha'Aretz, December 25, 1975.
9. Will, Ibid.

(٣) اتفاقيات كامب دافيد ١٩٧٨

1. "Documents, 1967-83", edited by Lukacs, Ibid.
2. The New York Times, March 12, 1976.
3. "Documents", Lukacs, Ibid.
4. Abler, Ibid.
5. Juliana S. Peck, The Reagan Administration and the Palestine Question: The First One Thousand Days. (Institude for Palestine Studies: Washington D.C.), 1984.
6. Cyrus Vance, Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy, (Simon and Schuster: New York), 1973,

تاسعا: المستوطنات الاسرائيلية
"الضم الرسمي" للقدس الشرقية

1. Mohammed K. Shadid, The United States and the Palestinians. (Croom Helm: London), 1981.
2. Allan Gersow, Israel, The West Bank and International Law, (Frank Cass: London), 1978.
3. Ibid.
4. John Quigley, Palestine and Israel, a Challenge to Jostic, (Duke University Press: Durham, North Carolina), 1990.
5. Evan M. Wilson, "The Question of Jerusalem", in The Arab-American Affairs Journal, Summer, 1982, No. 1.
6. "The Judaization of Jerusalem, 1967-1972". Institute of Palestine Studies, Beruit, 1972.
7. Meron Benvenisti, Jerusalem, The Torn City, (Isratypset: Jerusalem), 1976.
8. Cattan, Ibid.
9. Ibid.
10. Neff, Ibid.
11. Cattan, Ibid.
12. Wilson, Ibid.
13. "Documents: Security Council Resolution 476 of 30 June, 1980." Middle East Review, Spring--Summer, 1981.
14. Cattan, Ibid.
15. Matar, Ibid.
16. Hirst, Ibid.
17. Abraham Ashkenasi, "Communal Policy, Conflict Management and International Relations", in The Jerusalem Journal of International Relations, June, 1988.
18. Ibid.
19. Abraham Ashkeasi, "Israeli Policies and Palestinian Fragmentation: Political and Social Impacts on Israel and Jerusalem", policy Studies
20. The Leonard Davis Institute for International Relations, Hebrew University, June, 1988.
21. Ibid.
22. Israel Shahak, "Mass Murder Under Apartheid Conditions," Report No. 30, PHRIC, October, 1990.

عاشرا: ادارة الرئيس رونالد ريغان والقدس

- سنوات الحيرة . . .

1. Adler, Ibid.
2. Neff, Journal, Ibid.
3. Peck, Ibid.
4. Ibid.
5. "Documents," edited by Lukacs, Ibid.
6. Ibid.
7. "Search of Peace in the Middle East," Ibid.

حادي عشر: ادارة الرئيس جورج بوش والقدس

1. Jerusalem Post, January 30, 1990.
2. Jerusalem Post, January 26, 1990.
3. Ibid.
4. Jerusalem Post, March 6, 1990.
5. Jerusalem Post, March 4, 1990.
6. Jerusalem Post, March 6, 1990.
7. Jerusalem Post, March 7, 1990.
8. Jerusalem Post, March 13, 1990.
9. Jerusalem Post, March 15, 1990.
10. Jerusalem Post, June 29, 1990.
11. Jerusalem Post, September 28, 1990.
12. Jerusalem Post, October 8, 1990.
13. Middle East Justic Network, "Action Alert No. 25.3," November 6, 1990.
14. Jerusalem Post, October 17, 1990.
15. Jerusalem Post, October 12, 1990.
16. Jerusalem Post, October 8, 1990.
17. Jerusalem Post, October 18, 1990.
18. Jerusalem Post, October 17, 1990.
19. Jerusalem Post, October 31, 1990.
20. Jerusalem Post, October 14, 1990.
21. Responses : Wisenthal Center World Report, winter 1990-19, issue.
22. Hillel Bardin, "Wishom and the 'other Jerusalem'," Jerusalem Post.